جامعة قاصدي مرباح– ورقلـة–

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :العلوم السياسية

الفرع : علوم سياسية

التخصص : دراسات أمنية وإستراتجية

من إعداد الطالب: السايح عطاب

بعنـوان:

الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج (نموذج اليمن) من 2011-2017

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ /مسلم بابا عربي أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الأستاذ / بلحبيب عبد الله أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الأستاذ/نور الدين حشود أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنــة الجامعية:2016 -2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ

الآية 251 من سورة البقرة

كل الشكر إلى :

أستاذي بلحبيب عبد الله لقبوله الإشراف على بحثي هذا ولما قدمه لي من نصائح

وتوجهات لإتمامه.

السادة أعضاء اللجنة المناقشة، الذين شرفوني بقبول مناقشة رسالة تخرجي لنيل

شهادة الماستر

كما لا أنسى بالشكر أستاذي قاسم حجاج الذي كان له الأثر البالغ في مساري

الدراسي وفي اختصاصي .

كما لا يفوتني أن أقدم شكري إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية على ما بذلوه من جهد معنا طوال مشوارنا الدراسي.

مقـد مـة

أ - مقدمة

تشكل منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، ولا تكمن أهميتها في مساحتها الجغرافية أو حجم سكانها أو وثرواتها فحسب، بل من موقعها الجيوسياسي، وتشكل كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية اكبر دولتين في منطقة الخليج؛ و على امتداد تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية تباينت هذه العلاقات بين التعاون والصراع وفقا للأحداث الداخلية لهاتين الدولتين، والإحداث الإقليمية المحيطة، و كانت العلاقة بالولايات المتحدة تحدد نوع العلاقة بين هاتين الدولتين.

والفترة التي اتسمت فيهما العلاقات السعودية الإيرانية بالجيدة، كانت بين نظامين ملكيين هي الأعوام من العام 1929 تاريخ تأسيس المملكة العربية السعودية إلى غاية العام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية، غير إن نجاح الثورة الإسلامية في إيران، أدى إلى عملية تحول في العلاقات واتخذت طابعا صراعا، باعتبار إيران دولة تسعى إلى تصدير ثورتها إلى باقي دول العالم العربي والإسلامي والذي أثار مخاوف بعض الدول كالعراق ودول الخليج وخاصة السعودية؛ وكان النتائج حرب إيرانية عراقية استمرت لثمان سنوات، أيضا قامت دول الخليج بإنشاء مجلس التعاون الخليجي في 1982م.

ساندت دول الخليج وخاصة السعودية العراق في حربه ضد إيران وأمدته ب السلاح والأموال، وبعد انتهاء تلك الحرب هداة تلك العلاقة نسبيا إلي انه تحسنت بعد غزو العراق للكويت ووقف إيران على الحياد من الغز و، ومطالبتها العر اق بالخروج من الكويت؛ ويعُد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط النظام العراقي السابق منعطفا في تاريخ الصراع حيث تزايد التوتر في العلاقة بعد امتداد النفوذ الإيراني في العراق، ومع انطلاق شرارة ثورات الربيع العربي وبعدها زادت حدة الصراع مع تباين مواقف كلا الدولتين من هذه الثورات ، سعت كلا منها لاحتوائها سواء من خلال دعم ومعاونة النظام أو المعارضة.

أما في ما يتعلق بالثورة اليمنية في 2011 م فقد كانت السعودية حاضرة وبقوة من خلال المبادرة الخليجية، إذ كانت السعودية قوة فاعلة وقادرة على التأثير في القرار اليمني منذ أمد بعيد من خلال علاقاتها بمشايخ القبائل اليمنية والشخصيات المؤثرة على الساحة اليمنية؛ أما إيران فكان حضورها ضعيف ويقتصر على دعم فصيل الحوثيين،

الذين كانوا آنذاك خارج السلطة ويمثلون نسبة صغيرة في المجتمع ، غير إن وصول الحوثيين إلى السلطة في21 سبتمبر 2014 م بفعل الانقلاب الذي قاموا به بدعم من الرئيس السابق على عبد الله صالح في صنعاء وبعض المحافظات، هو الحدث الذي قلب الموازين وزاد من وتيرة الصراع بين السعودية وإيران، واخذ الصراع يتخذ شكل الصراع العسكري.

ب -أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار الموضوع لم يكن بصورة اعتباطية، بل ساهمت جملة من العوامل الذاتية والموضوعية في تحديد معالمه وتوجيهها :

✓ **فبالنسبة للمبررات الذاتية للباحث هي :**

1- اهتمام الباحث بدراسة القضايا الإستراتجية في منطقة الخليج والصراعات الدائرة فيه؛

2- شغف الباحث بمعرفة حقيقة الصراع السعودي الإيراني ومثال اليمن نمودج لذالك.

✓ **أما بالنسبة للمبررات الموضوعية فيمكن حصرها في :**

عدم الاستقرار الذي يعرفه اليمن بعد الثورة وانهيار النظام فيه والتدخل الإيراني والسعودي.

ث- أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال كونها توفر فرصة للمهتمين بحقيقة الصراع الإيراني السعودي، للإطلاع على الوصف التحليلي لطبيعة هذا الصراع و امتداده الإقليمي وإبعاد الإستراتجية، وتاخد دولة اليمن مثلا كساحة من ساحات الصراع الإيراني السعودي.

ج- أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

1- الاقتراب من الصراع الإيراني السعودي ومعرفة حقيقته؛

2- إبراز دوافع الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج؛

3- توفير دراسة إستشرافية لمستقبل الصراع الإيراني السعودي في اليمن؛

ح- الإشكالية :

تكمن مشكلة الدراسة معرفة خلفيات وإبعاد الصراع السعودي الإيراني في منطقة الخليج وتأخذ اليمن نموذج لذلك ورصد تفاعلات الصراع، ويمكن صياغة هذا في السؤال الرئيسي التالي :

ما هي خلفيات الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج ؟

وما إبعاده الإستراتجية (نمودج اليمن) ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة البحثية التالية :

- ✓ ما هي حقيقة الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج؟.
- ✓ ما هي الإبعاد الإستراتجية لصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج؟.
- ✓ ما مستقبل الصراع الإيراني السعودي على اليمن؟.

د- الفرضية :

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نفترض :

❖ **طبيعة النظام السياسي في كل من الجمهورية الإسلامية والمملكة العربية السعودية يفرض عليهما الدخول في هذا الصراع.**

ويتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات التالية :

❖ الموقع الجيوسياسي للبلدين في منطقة الخليج وتضارب المصالح القومية تفرض عليهما الدخول في هذا الصراع.

❖ تلعب الخلفية الدينية لكلا النظامين الإيراني و السعودي دورا بارزا في تأجيج الصراع في اليمن

و- حدود الدراسة :

- **الحدود الرمانية :** (2011- 2017) هي الفترة التي تسارعت فيها الإحداث وشهدت انطلاق شرارة ثورات في الوطن العربي ، وتغيرت فيها موازين القوى ومنها الثورة اليمنية في بداية 2011 ومبادة التسوية الخليجية في السعودية، وما أفرزته انتخابات الحزب الوطني وبعده في 21 سبتمبر 2014 سقوط الدولة اليمنية في يد مليشيات

الحوثي وحليفها الرئيس السابق على عبد الله صالح ، وبدء الحملة السعودية عاصفة الحزم على اليمن وما أخذه منحى الصراع هناك مع مرور الوقت.

- **الحدود المكانية** : منطقة الخليج دولة اليمن كنموذج.
- **الحدود الموضوعية** : طبيعة الصراع، الإبعاد الجيوسياسية لصراع، المصالح القومية، مستقبل الصراع على اليمن.

ه- الإطار المنهجي للدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على التكامل المنهجي، بدأً بالمنهج التاريخي الذي ساعدنا على التعرف على التحولات السياسية والعسكرية ، والتي حدثت قبل فترة الدراسة وبعدها، وتأثيرها على مسار تفاعل الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا مع تحليل محتوياتها، ونقصد هنا وصف وتحليل حالة الصراع السعودي الإيراني في منطقة الخليج و تأثير البيئة الداخلية والإقليمية في كل من إيران والسعودية على منحى الصراع؛ ولتوضيح إبعاد الصراع اتبعنا المنهج الجيوبولتكي من خلال إيضاح وتحليل الأهمية الجيوبولتكية لمنطقة الخليج و السعودية وإيران.

أما التقنيات المستخدمة، فقد أعتمد الباحث على تقنية تحليل المضمون لتفسير مضامين الخطابات والقرارات المصرح بها من قبل قادة البلدان وذلك لمعرفة دلالاتها وتفسيرها انعكاساتها.

ف- الإطار النظري للدراسة :

تتبنى هذه الدراسة نظرية الصراع التي تفسر حالة الصراع الإيراني السعودي وفق مداخلات الصراع والذي يمكن أعتبره مواجهة مباشرة.

وكذلك النظرية الواقعية الكلاسيكية والجديدة التي تقوم على مفاهيم أساسية في تحليل العلاقات الدولية كالقوة والمصلحة وهاجس الأمن في منطقة الخليج.

وبتركيز اكبر على النظرية الكلاسيكية، الذي يبرز بشكل جليّ في إستراتجية كل من الدولتين المتصارعتان (السعودية وإيران)، وسلوكهم التصاعدي في اليمن؛ وبالإضافة إلى نظرية الدور نسبة إلى الدور الذي ينتج عن التحولات الإقليمية في ميزان القوى، وكذلك الذي تلعبه السياسة الخارجية لكل منهما في إيجاد مكانة إقليمية في المنطقة، ولعب ادوار قد تجد نفسها فيها

وتوظف هذه الدراسة نظرية الفريد ماهان (Alfred Mahan) لتفسير حالة الصراع الجيوسياسي في منطقة الخليج بين إيران والسعودية.

ق- الدراسات السابقة :

في إطار الدراسة التي نحن بصددها وجدنا عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من عدة جوانب وهي كالآتي :

- **مذكرة ماستر، لقالمي مريم، الصراع السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط استخدمه اليمن نمودج.**

بحثت هذه الدراسة تجليت الصراع السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وأهدافه وانعكاسات هذا الصراع وتأثير التحولات الدولية عليه.[1]

- **مذكرة ماجستير، لمحمد المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول المشرق العربي**

بحثت هذه الدراسة في تفاعلات وتوجهات السياسة الإيرانية في المشرق العربي، وكيف ساهمت البيئة الإقليمية والتباينات حول إيران في تمدد الدور الإيراني، وتأثيره على الكثير من القضايا المحورية، وصولا إلى تباينات المواقف الإيرانية من الربيع العربي، وانعكاساتها على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني[2].

1 قالمي مريم، السعودي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2011-2012 (نموذج اليمن)، مذكرة ماستر، تخصص استيراتيجية و علاقات دولية،جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2016

2 اياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لايران في منطقة الخليج العربي(دراسة جيوبولوتيكية)، ،كلية الآداب، جامعة القادسية مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر : العدد 2008م

مذكرة ماجستير، إياد عايد والي البديري ،الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي 2008.

بحثت هذه الدراسة بدرجة رئيسية عن الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، وعلى نحو أدق عن محاور التحرك الإيراني في منطقة الخليج العربي سو اء كان هذا التحرك سياسيا أم اقتصاديا أم عسكريا، وهل يشكل هذا الدور أو التحرك تهديدا للأمن القومي العربي (النفطي والمائي والعسكري) لاسيما في ظل التسلح العسكري النووي الإيراني.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها ستركز على خلفيات الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج، والتي تناولتها الدراسات السابقة بشكل مبسط وأحيانا مستقل عن بعضهما البعض، كما أن فترة دراستنا مهمة جدا كونها طرأت متغيرات جديدة في المنطقة تخص بشكل مباشر الصراع الإيراني السعودي على اليمن نموذج الدراسة.

❖ المفاهيم الأساسية للدراسة :

تتضمن الدراسة جملة من المفاهيم تعتبر مفاتيح لفهم مقاصدها وتحليلاتها، لعل من أبرز مصطلحاتها هي:

1- الصراع (the conflit) :

الصراع هو مصطلح مجمع عليه من قبل الباحثين لأنه يستخدم للتدليل على تلك المواقف التي تتضمن تعارض ما وصريحا في القيم والأهداف والمصالح للطرفين، بحيث عرفه "جوزيف فرانكل بأنه موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية، وتجدر الإشارة إلى أن الصراع بكل تواتر ته يبقى دون نقطة المواجهة المسلحة لأن المراحل التي تسبق الأخيرة يكون فيها مجالا أوسع لإدارة الصراع والتكيّف مع ضغوطه[3].

3محمد سيد أحمد، "مفهوم الصراع الدولي والمنطلقات النظرية له" على الرابط الإلكتروني :

تاريخ الاطلاع 15/04/2017، 14:20 http://moha1991mad.sudanforums.net/t10-topic

2- منطقة الخليج العربي (the zone of gulf arabi)

يمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران .وتعتبر منطقة الخليج العربية امتداد بحريا للمحيط الهندي، ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب، ويربط بينه وبين خليج عمان[4]

3- الدور الإقليمي (the regional role)

يقصد بالدور مجموعة السلوكيات المتوقعة والمرتبطة بوظيفة بين الدولة أو الوحدة السياسية ومحيطها الخارجي، فهي علاقة ذات أهمية محورية في تحديد دور الدولة، حيث أن التطورات والتغيرات التي تحدث في تلك البيئة أو محيطها الخارجي، تلقي بظلالها وتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على دور الدولة، وتهيئ له الفرص وتحده بالقيود وفقا لاتجاه التغيير[5].

ك- تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة محل البحث الي ثلاث فصول، بحيث يتناول **الفصل الأول** الإطار النظرى والمفاهيمي

للصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج، على شكل ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الإطار النظرية والمبحث الثاني ماهية ظاهرة الصراع الدولي والمبحث الثالث الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج وإيران والسعودية.

أما **الفصل الثاني** تحت عنوان طبيعة الصراع الإيراني السعودي عبر مبحثان، بحيث يتعرض المبحث الأول إلى محددات البيئة الداخلية في كلى البلدين وتأثيرها على الصراع، ويناقش المبحث الثاني محددات البيئة الإقليمية في منطقة الخليج.

4 ياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجى لإيران فى منطقة الخليج العربى (دراسة جيوبولوتيكية)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب العدد الثالث، 2008- جامعة القادسية

5 ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروث، دار الكتاب دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1996)، ص262-263

بينما يتناول **الفصل الثالث** الإبعاد الإستراتجية لصراع الإيراني السعودي على اليمن وآثاره المستقبلية من خلال ثلاث مباحث أيضا بحيث عرج المبحث الأول على أدوات هذا الصراع، ثم ناقش المبحث الثاني إبعاد هذا الصراع، وفي الأخير المبحث الثالث تطرق إلى مستقبل الصرع على اليمن.

ع- صعوبات الدراسة :

الصعوبة التي واجهها الباحث خلال القيام بهذه الدراسة هي تسارع إحداث هذا الصراع وتعقيداته ، وتعدد أبعاده الإقليمية؛ من اليمن إلى البحرين وسوريا وما نتج عنها من متغيرات جديدة في الصراع السعودي الإيراني على اليمن، وهو ما يجعل ضبط الموضوع صعب.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

تمهيد :

تعتبر المفاهيم والتعريفات احد الأسس الضرورية لمعرفة الظواهر قيد الدراسة، وضبط المصطلحات الأساسية لدراسة الموضوع و نحاول في هذا الفصل ضبط المفاهيم المتعلقة بالدراسة من خلال التطرق إلي أهم الجوانب في دراسة الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج وكذلك نبرز الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج ولكل من إيران والسعودي

المبحث الأول : ماهية الصراع الدولي

تتميز ظاهرة الصراع الدولي عن باقي ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد بسبب تعدد أبعادها، وتداخل مسبباتها و مصادرها وتشابك تفاعلاتها و تأثيراتها المباشرة و غير المباشرة، ومن الأمور التي يجدر التنويه بها هو إمكانية الخلط بين بعض المفاهيم المرتبطة بظاهرة الصراع كمسألة لتفريق بين الصراع و الحرب الخ ...

المطلب الأول : تعريف الصراع الدولي

يرى **أحمد فؤاد رسلان** أن الصراع الدولي هو ظاهرة عدم توافق أو التناقض في المصالح و القيم و الأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، الذي يتميز بحتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها و إمكانياتها والمتناقضة في منطلقتها القيمية.
والإيديولوجية.[1]

ويرجع **هانس مورغانتو** أسباب السلوك النزاعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة القوة وحب السيطرة والهيمنة، حيث تزداد هذه الطبيعة العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، نتيجة لقدرة هذه الأخيرة على تعبئة واستعمال إمكانياتها المادية لإيذاء الدول الأخرى.

ويشير **كريس براون** أثناء تناوله للصور التي يمكن من خلالها تفسير أسباب الحرب إلى أن الطبيعة البشرية المظلمة كسبب للحروب عادة ما يتم وضعها في أُطُر دينية أو سيكولوجية، إذ يتم المحاججة بأن البشر مخلوقات خاطئة طُردت من "الجنة" وتميل بطبعها إلى العنف، وتسيطر عليها الرغبة في الموت، وبأن البشر هم المخلوقات الوحيدة التي تقتل أبناء جنسها ولا تمتلك رادعا يمنعها من إبادة بعضها البعض.

1محمد سيد أحمد، مرجع سابق.40

فالصراع في صميمه هو تصادم بين الإرادات الوطنية، والتنازع الناتج عن اختلاف الدول في الدوافع و التصورات والأهداف والتطلعات الشيء الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق؛ ومن المفاهيم المرتبطة بالصراع و المعبر عنها بالخصومة و تصارع الإرادات وذلك وفق خطورتها مفهوم التوتر الأزمة النزاع و الحرب.

بعض المفاهيم المرتبطة بظاهرة الصراع :

1- التوتر : هو حالة شيء يهدد بالقطيعة أما الأزمة تعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم.

2- النزاع : فقد يبدأ بالتوتر ويمكن أن ينتقل إلى طور الأزمة الطويلة أو القصيرة المدى وهذه الأخيرة قد تقود إلى الخيار العسكري.

3- الحرب : يفضل الكثير من الباحثين استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشموليته لأنه يلغي أو يعطل قنوات التفاعل النزاعي التقليدي، ويستبدلها بآليات أخرى تتم بالعنف فكونسي رأيت *مثلا يعرفها بالاتصال العنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة، و يرى كلاوزفيتز* أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى.[1]

1 حسـين بهاز، مقـاربـة نـظـريـة لـظـاهرة الصـراع الـدولـي، على الرابط الإلكتروني :

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-03-2010-dafatir 16:20 ،10/04/2017 تاريخ الاطلاع

المطلب الثاني : أنواع الصراع الدولي

لقد اختلف الباحثون في مجال الصراعات الدولية في تصنيفها ومعرفة أنواعها ، فكل نوع يجب إن يحظى بمعايير ومؤشرات معينة يصنف على أساسها وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلي مجموعة معينة من المعايير التي من خلالها نفرق بين الصراعات الدولية ، أولا معيار متعلق بمصير الصراع، وثانيا معيار متعلق بطبيعة الصراع اقتصادي سياسي ديني واجتماعي، وثالثا متعلق بعوامل المسببة للصراع والتي هي مجموعة أساسية من العوامل :

أولا : الصراعات الدولية من حيث المصدر وتنقسم إلى قسمين

- ✓ صراعات بنيوية.
- ✓ صراعات مدركيه.[1]

ثانيا : الصراعات الدولية من حيث الطبيعة

أ- صراعات اقتصادية : هي صراعات تخص طريقة توظيف الثروة والموارد والإمكانات وعادات تكون من اجل الموارد.

ت -صراعات اجتماعية : عادة ما تكون بين جماعات سياسية داخل دولة تسعي إلي إحداث تغير في النظام السياسي أو في المنظومة الاجتماعية باستخدام القوة.

ث -صراعات دينية : عادة ما تكون داخل الدولة الواحدة من اجل القوة الو النفوذ أو الاعتراف بالهوية أو المشاركة في السلطة.[2]

ج- صراعات سياسية : وهي صراعات تخص السلطة والحكم.

1 حسـين بهاز، مرجع سابق.62

2منيرمحمود بدوي،"مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية"، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة اسيوط، العدد الثالث، أوت 1997 ص 40

ثالثا : أنواع الصراع طبقا لمسبباته

1- صراعات العلاقات :

وتنشأ هذه الصراعات بسبب وجود انفعالات سلبية قوية، سواء نتجت عن سوء فهم أو نتيجة لوجود صور نمطية معينة، أو لسوء الاتصالات أو فقرها، أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية.

2- صراعات المعلومات :

تحدث هذه الصراعات عندما تفتقد الأطراف المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرارات الحكيمة، أو عندما يتم تزويدهم بمعلومات غير صحيحة، أو عندما يختلفون حول أهمية المعلومات، أو الاختلاف في تفسيرها، أو عندما يصل الأفراد إلى تقييمات مختلفة بصورة جذرية لنفس المعلومات.

3- صراعات المصالح

يرى دروكمان " أن صراع المصالح إنما يشير إلى اختلاف أو اضطراب في النتائج المفضلة للذات أو النفس وللآخرين".[1]

والصراع حول المصالح غالبا ما يحدث عندما يتبنى طرف أو أكثر من أطرافه موقفا يسمح بحل واحد لمواجهة حاجاتهم؛ ففي سبيل إشباع حاجتها يحدث أن يعتقد طرف الموقف الصراعى أنه تجب التضحية بمصالح الآخرين وهكذا، تحدث هذه الصراعات ذات الأسس المتداخلة حول" قضايا موضوعية " (النقود، الموارد الطبيعية، الوقت..الخ)

4- صراعات بنيوية أو هيكلية

ويحدث هذا النوع من الصراعات بسبب نماذج القهر في العلاقات الإنسانية، ومن ثم فإنها تتعلق بتأثير تلك الأبنية والهياكل الاجتماعية على الصراعات، ودور الصراع في التأثير

منيرمحمود بدوي، مرجع سابق.41
1 حسـين بهاز، مرجع سابق.62

عليه أيضا في المجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الاجتماعية المحددة، والجماعات المغلقة[1]، فإن تأثير الصراع من المحتمل أن يكون مختلفا؛ فكلما كانت الجماعة أكثر انغلاقا كلما ازداد تورط الأطراف بشكل كبير في الصراع.

5- صراعات القيم

وهى الصراعات التي ترتبط بالقيم، وتسببها المعتقدات القيمية أو النظم العقادية المتصورة أو الفعلية، وذلك لعدم توافقها، ولما كانت القيم عبارة عن معتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم، تشرح ما هو جيد أو سيئ، صواب أو خطأ، عادل أو ظالم، فإنه تنبغي الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل صراعا، فالأفراد يمكنهم العيش معا في انسجام مع وجود نظم قيمية مختلفة ؛ بينما الصراعات القيمية تثار عندما يحاول أحد أطراف النزاع فرض مجموعة محددة من القيم على غيره من الأطراف، أو عندما يدعو إلى إتباع نظام قيمي محدد لا يسمح بالاختلافات العقائدية.[2]

رابعا : أنواع الصراع من حيث درجة ظهوره.

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع الصراع على أساس من وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف الصراع ترتبط به، ومن ثم تعد دالة على وجوده من جانب، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر.

1- الصراع الظاهر أو السافر : ويقصد به ذلك النوع من الصراعات التى أنتجت، أو ارتبط بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه (أو أطرافها) مثل أعمال العنف، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بشأن الصراع القائم ؛ ومن هنا فإن مثل المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل الصراع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالصراع كأساس لوصفه بأنه صراع ظاهر أو سافرا تمييزا له عن النوعين التاليين: الكامن ، و المقموع.

1 قالمي مريم، الصراع السعودي الإيراني في الشرق الأوسط (2011- 2012)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016 ص 17
2 مرجع سابق ذكره.ص18

2- الصراع الكامن أو المستتر: وهذا النوع من الصراعات وإن اشترك مع سابقه في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للصراع بين طرفيه (أو أطرافه) ، فإن السمة المميزة له إنما تتمثل في عدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود الصراع وفى عبارة أخرى، إن هذا النوع إنما يعبر عن صراعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق.

3- الصراعات المكبوتة أو المقهورة : هذا النوع من الصراعات يشترك مع سابقيه في تبلور أساس موضوعي للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع الصراع الكامن في عدم تبلور مظاهر سلوكية دالة عليه، لكن سمته الأساسية تتمثل في وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف عل حساب الطرف الأخر، كما أن الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في الصراع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثاني[1].

1 منيرمحمود بدوي، مرجع سابق ص 74، 75

المبحث الثاني : الإطار النظري للدراسة

تقيم الدول فيما بينها علاقات متنوعة ومختلفة قد تكون تعاونية أو صراعية، لذا جاءت نظريات العلاقات الدولية من أجل فهم هذه الظواهر الدولية المختلفة، والعمل على تفسير الأسباب والعوامل التي تسهم في تطوره، ومنه يعتبر الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج موضوعنا وهذا كظاهرة في العلاقات الدولية، والتي سنقف عند أهم منطلقاتها النظرية.

المطلب الأول : نظرية الصراع (theory the of conflit)

الصراع هو ظاهرة إنسانية تنشأ عن تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها، وذلك هو المنطق البسيط للصراع الذي لا يتم حله إلا بمجموعة متناسقة من التدابير والقواعد، وتختلف أشكال الصراع وفقا لمحصلة معتقدات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره، وللصراع تواجد في كافة أشكال السلوك الاجتماعي، ولكل صراع أرضية يقوم عليها، وغالبا ما يأتي ممزوجا بتبرى ارث اجتماعية واقتصادية وسياسية، فهناك سبب أصيل لأي صراع، كما أن هناك تبرير مباشر له[1].

إن تعقد ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية، رجع إلى تعدد أبعادها واختلاف مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتفاوت فاعليها، أدى إلى تعدد المداخل التي تدرس هذه الظاهرة ونذكر منها.

1- المدخل السيكولوجي : ترتكز تفسيرات هذا المدخل على الاتجاه الذي يربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها، ذلك أن هذه الأخيرة تميل إلى التدمير وتجد أسا سها في غريزة حب التسلط والسيطرة، كما يعد الإخفاق والإحباط من الجوانب العامة المؤدية إلى الصراع الدولي حسب نظرية الإحباط التي تعتبر أن الدول التي تحقق حاجات

1 خليل حسين، العلاقات الدولية : النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا، بيروت، منشورات الحلبي، الطبعة الأولى 2011 ص (204،205)

شعبها بصورة معقولة أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع من الدول التي يشعر شعبها بعدم الرضا وخذلان الآمال[1].

2- المدخل الأيديولوجي : وفقا لهذا المدخل فإن التناقضات الأيديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي تمثل مجالا كبير للصراعات الدولية، ودعاة هذا المدخل يدعونه من أخطر أسباب الصراعات بين الدول، ويركزون على الأيديولوجية الماركسية التي تنظر إلى التصنيف الطبقي في المجتمع بأنه جوهر الصراع.

3- المدخل الجيوبوليتيكي : ينطلق من الضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء، وكان ارتزل ينظر إلى الحدود الدولية على أنها مناطق غير ثابتة وقابلة للتبديل طبقا للقوة الدولية التي تسعى إلى التوسع، ويكون لديها فكرة المجال الحيوي وهو ما يؤدي إلى الصراعات الدولية.

4- المدخل السياسي : وهو ما يضيف سبب رئيسي لأسباب الصراع حيث أن وجود تكتلات أو تحالفات متصارعة يؤدي إلى الصراع، حيث أن قيام التحالفات هو حاجة سياسية ملحة لكل دول العالم، وبالتالي مكون أساسي ودائم الوجود في كافة الصراعات الدولية، كما يدخل فيه أيضا طبيعة الأنظمة، ذلك أن الأنظمة الشمولية بحكم عقيدتها ودوافعها تعد السبب الرئيسي والأكبر في تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي.

5- المدخل الاقتصادي : إضافة إلى النظرية الماركسية التي تقوم على التفسير المادي والتفسير الاقتصادي للتاريخ، بمعنى أن الحروب الواقعة نتيجة دوافع اقتصادية، هناك نظريات تفسر دخول الدول إلى حروب نتيجة رغبتها في رفع مستوى حياتها من خلال الحصول على إقليم أكبر، موارد إضافية، استيعاب الضغوط الداخلية ومحاولة حلها.

6- المدخل السيسيولوجي الديمغرافي : تجمع النظريات الديموغرافية على أن الزيادة السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي للصراعات والحروب لأنها تدفع إلى الحصول على مجال حيوي أكبر، إضافة إلى نظريات الدورات الديمغرافية التي تعتبر أن الدول تمر بثلاث مراحل في تطورها السكاني {النمو، الانفجار، الاستقرار}، وتعد كل مرحلة من

1 منيرمحمود بدوي، مرجع سابق ص 80

مرحلة النمو والانفجار لما لهما من تأثير ضاغط على الدول يدفعها إلى خلق صراعات المحيطة أو التي تجد لديها مصالح تسهم في حل مشاكلها.

ومن هذا المنطلق تتمثل المداخل النظرية التي تفسر الصراع السعودي الإيراني على اليمن المدخل الأيديولوجي والمدخل السياسي والمدخل الجيوبوليتكي والمدخل الاقتصادي.

المطلب الثاني : النظرية الواقعية (the Theory of Reality)

تطلق الواقعية على التوجه النظري في دراسة العلاقات الدولية الذي نشأ في الأوساط الأمريكية بين الحربين، وهو يستند على مجموعة من المسلمات النظرية القائمة على أساس أن الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع، وأن الإنسان أناني بالطبع، ويرد دعاة الواقعية جذورها الفكرية إلى التاريخ القديم، من خلال كتابات توسيديد" الحرب البيلوبونيزية "و"فن الحرب" لسان تزو، وفي عصر النهضة تعود لميكافيلي في كتابه "الأمير" وكتاب "التنين" لتوماس هوبز[1].

وبالرغم من كتابات هؤلاء إلا أن الواقعية لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخرا وتحديدا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين وبدايات الأربعينيات، بحيث كان لهانس مورغانتو الأثر الكبير في هذا التطور[2] و ينقسم الاتجاه الواقعي إلى فئتين :

أولا : الواقعيون الكلاسيكيون

من أبرز ممثلي هذا التيار هانس مورغانتو الذي إشتهر بكتابه "السياسة بين الأمم" ونيكولاس سبيكمان، رينولد نيبور، جورج كينان، ريمون آرون، هنري كيسنجر، ويمكن إجمال مسلمات الواقعية الكلاسيكية في النقاط التالية[3] :

– الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهي وحدة التحليل الأساسية.

1 عبد القادر عبد العالي، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2009، ص16

2 خليل حسين، مرجع سابق ص 93، 94

3 عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 16-18

- النظر للدولة كوحدة واحدة على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما هم في الواقع أشخاص (رئيس دولة، أو وزير الخارجية...) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كيان واحد ومتماسك.
- أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق، وبالتالي المبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها في العمل السياسي.

- ترى الواقعية أن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغييرها، فالإنسان لا يحب الخير والفضيلة وينزع للشر والخطيئة وإمتلاك القوة.
- الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها وفي توجهاتها السياسية الخارجية حيث قد تكون هناك دول أكثر عرضة للغزو من غيرها، وقد تحتل دول مواقع إستراتجية أكثر أهمية من غيرها، كما يؤثر المناخ على نمو المحاصيل التي قد تؤثر على قدرة الدولة في تعبئة قدراتها لمواجهة دول أخرى.
- النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية، وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ.
- إعتبار النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة لغياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل في داخل الدولة[1].
- إعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية.

كما تعد القوة وموازين القوى والمصلحة الوطنية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي الكلاسيكي، فمفهوم القوة يعتبر المتغير الأساسي والرئيسي لتفسير وإستيعاب السلوكية الدولية، ميزان القوى هو الوسيلة الأنجح لتحقيق السلام والاستقرار، أما المصلحة الوطنية فهي معيار أساسيا في السياسة الخارجية للدولة[2].

وقد إنتقد هذا الإتجاه على أساس أنه مبني على منطلق متشائم للطبيعة الإنسانية وإعتبار هذه الأخيرة ثابتة وليست متغيرة مما يحول دون تفسير الكثير من ظواهر العلاقات الدولية، فإذا

1 خليل حسين، مرجع سابق ص 197
2 عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 142

كانت هذه الطبيعة تفسر الحرب الصراع فكيف لها أن تفسر حالات التعاون والسلم، كذلك من الإنتقادات الأساسية هو إفتقارها إلى الدقة في الكثير من تفسيراتها ومفاهيمها كالقوة والمصلحة الوطنية وميزان القوى.

ومن الناحية المنهجية، إستند الواقعيون التقليديون إلى التاريخ وعلم السياسة لإثبات نظرياتهم ولذا تم إنتقادهم على مصطلحات ومفاهيم عفا عليها الزمن، وأصبحت غير ذات فائدة في التاريخ المعاصر، مثل توازن القوى وفصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية[1].

ثانيا : الواقعيون الجدد

الواقعية الجديدة هي امتداد تطوري للواقعية التقليدية في الثمانينيات، وهناك من يطلق عليها باسم الواقعية البنيوية ومن أهم روادها كينث وولتز، ستيفن كريزيز، روبرت جيلين، روبرت تاكر، جورج مردلسكي، بحيث كان هدف هؤلاء هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر عملية للوصول بها إلى نظرية واقعية علمية[2].

ومنه يمكن تلخيص فرضيات الواقعيين الجدد في النقاط التالية :[3]

- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل.
- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي للنظام الدولي.
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء.
- تحاول الدول زيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر.
- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي.
- إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.

1عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق ص 19
2 عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص206-280
3عبد الناصر جندلي، مرجع سابق ص 175

- نظام الثنائية القطبية أكثر استقرار من نظام التعددية القطبية.
- استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى.

بالرغم من الصرامة التي تميزت بها نظرية كينث وولتز، إلا أنها لم تخلو من الانتقادات، بحيث هناك مشكلتان تعترض بناء الفرضيات واختبار النظرية وهما[1] :

- تتميز هذه النظرية بعدم المحدودية، بحيث ترتكز على آثار بنية النظام الدولي على سلوك الدول وعلى مخرجاته الدولية، كما أن النظرية لا تعطي إجابات دقيقة عن تحديد توزيع القوى.
- النظرية لا تبحث في تفسير السياسة الخارجية، فقد ركز وولتز على مخرجات الدولة وكوابح النظام الدولي التي لابد أن تتعامل معها بدلا من تفسير أو التنبؤ بسلوك الدول.

المطلب الثالث : نظرية الدور (The Rôle Theary)

أولاً : مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، عرف علم السياسة عموما و العلاقات الدولية خصوصا تطورات ملحوظة، خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية في بقية العلوم الطبيعية منها والاجتماعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والمفاهيم من العلوم الأخرى وتطبيقها في الدراسات السياسية، ومن هذه المفاهيم مفهوم الدور، الذي شهد بداياته الأولى في ظل دراسات علماء الاجتماع وعلم النفس والأنثربولوجيا وعرف طريقه إلى العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدولة القومية، واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل السياسة الخارجية[2] للدول يمر بالمراحل التالية :

سنحاول في هذا المطلب توظيف نظرية الدور كإيطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية و منهجية يمكن الاستفادة منها في تحللينا لدور كل من إيران و السعودية في منطقة الخليج

1عامر مصباح، مرجع سابق ص 214-215
2 محمد السيد سليم تحليل السياسة الخارجية، بيروت، منشورات الحلبي، الطبعة الثانية، 2001 ص 48

ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا فإن لكل وحدة دولية دور في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية[1].

لذلك فإن تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر بالمراحل التالية : [2]

- مرحلة اكتشاف الموقف.

- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.

- مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني أن يكون الدور مكافئا للموقف.

ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية [3]:

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته فقط، ولكنه يشمل أيضا تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

1محمد السيد سليم، مرجع سابق ص 48

2عبد الله حجاب السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسط و الخليج 1979-2011، دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم سياسية و الاعلام، جامعة الجزائر3 ، الجزائر 2012، ص 38

3عبد القادر دندان الدور الصيني في النظم الإقليمي في جنوب أسيا بين الاستمرار و التغير 1991-2006 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2008 ص 35-36

- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، دورا آخر على المستوى الإقليمي.

ولقد كان لدراسة الأدوار الإقليمية الاهتمام الكبير، بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، وبروز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية، فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إدارة الإطراف الإقليمية الفاعلة[1].

ومنه يرتبط الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية بأهداف وتوجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة دولته في محيطها الإقليمي، وطبيعة علاقتها بالدول والقوى الإقليمية المجاورة، ومن خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة[2]

ثانيا : نظرية ألفرد تاير ماهان the theory of alfred thayer mahan (1914-1840)

قبل « الفريد ماهان » كانت السيادة العالمية للقوى البرية التي تمتد في مساحات شاسعة مثل الإمبراطورية الرومانية والصينية الروسية، ولكن ماهان قرر في كتبه بأن القوى البحرية هي التي ستسود العالم، وسيطرت على فكر ماهان أربعة مظاهر أساسية ذات مغزى سياسي، وتؤثر على دور القوى البحرية وهي، اتصال جميع البحار والمحيطات الخارجية، ببعضها في صورة بحر عالمي وبالتالي إيجاد نظام موحد للنقل البحري، وجود بعض الدول المحبوسة في قلب الأرض، وجود الدول البحرية في أوروبا والأقطار البحرية في جنوب شرق آسيا حول روسيا الحبيسة، هناك دول جزرية على ضلوع أوراسيا مثل إنجلترا واليابان.

ويؤكد «ماهان» أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي، وأن روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا، ذات حضانة منيعة، رغم ذلك تبقى كتلة أرضية حبيسة، كما يصف

1عبد الله حجاب، مرجع سابق ص 29-30
2 نفس المرجع السابق ص 34

المناطق الآسيوية بين درجات العرض 30-40 شمالا بأنها نطاق الاحتكاك والصراع بين القوى الأرضية والقوى البحرية، وبما أنه يرى في القوى البحرية "بريطانيا وأمريكا المتحالفين" الحصول على السيادة العالمية باستخدامها "احتلالها" قواعد عسكرية تحيط بأوراسيا نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة الأرضية..

ويقول الفريد ماهان بأنه: "لا يمكن أن تنجح أية إستراتيجية مضادة للقوة التوسعية الكامنة في القوة المسيطرة على المحور إلا عن طريق عملية احتواء للبحار المحيطة بهذه القوة" استندت الجيوسياسية البحرية، التي تم تطويرها من قبل الاستراتجي الشهير الفريد ماهان إلى أساس استراتجي يحقق السيطرة من الأحزمة باتجاه المركز ومن البحر باتجاه البر.[1]

المبحث الثالث : الأهمية الجيوسياسي لمنطقة الخليج ولكل من إيران والسعودية

تلعب الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لأي إقليم دورًا كبيرًا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي .

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي لمنطقة الخليج

أولا : وتتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة، نظرًا لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات القديمة الثلاث آسيا وأوربا وأفريقيا، ونقطة التقاء التاجرات المتباينة إضافة لما يملكه من ثروات تؤثر على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل من بلدانه محط اهتمام كبير من قوى عديدة، كما جعلت هذه الأهمية من الإقليم ميدانًا للصراع الإقليمي والدولي.

1 الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية، على الرابط الإلكتروني : https://www.politics-dz.com تاريخ الاطلاع 11/04/2017

يمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ، ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة، وأرض الساحل الغربي لهضبة إيران، وتعتبر منطقة الخليج العربية امتداد بحريا للمحيط الهندي، ويقع مضيق هرمز في مدخل الخليج من الجنوب، ويربط بينه وبين خليج عمان، ويشكل الخليج العربي بحيرة شبه مغلقة تمتد من شط العرب شما لا حتى مضيق هرمز جنوبًا ويحده من الشرق الساحل الإيراني، ومن الغرب شبه الجزيرة العربية، ويتميز الخليج كممر مائي بالهدوء نظرًا لخلوه من العقبات الملاحية، كما يتميز بكثرة الجزر التي يتجاوز عددها 125 جزيرة ترجع أهميتها لكونها تستطيع التحكم في جميع الممرات البحرية من المحيط الهندي إلى داخل الخليج العربي،[1] إضافة إلى مضيق هرمز الذي يعد بوابة الخليج الوحيدة نحو العالم، كما يعد أهم معبر مائي عالمي، إذ يعبر من خلاله يوميًا أكثر من مائة سفينة[2].

خريطة توضح منطقة الخليج

المصدر : أحمد عردوم،مرجع سابق، 317

1 ياد عايد والي البديري، مرجع سابق ص 316

2 نفس المرجع السابق ص 350-351

ثانيا : المقومات الاقتصادية لمنطقة الخليج

أما من الناحية الاقتصادية فتمثل الثروة النفطية في الخليج بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج، وقد جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليضاعف من أهميتها الإستراتجية، بل ويجعلها بؤرة السياسة العالمية حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط، وهو القول الذي تعزز مع تنامي الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج العربية تمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم والمقصود بالأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية هنا تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي، ولإقليم الخليج، وقيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسة في التوازن الاستراتيجي الدولي، وأبعاد توظيفه في نطاق الاستراتيجيات الكلية الشاملة للقوى الدولية الكبرى وصراعات القوى الإقليمية، فضلا عن قيمته المالية والاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي وأثر ذلك على الصراعات الدولية والإقليمية التي تخلّ بنظام توازن القوى في المنطقة.

والأهمية النفطية للخليج العربي لا تنبع فقط من ضخامة حجم الإنتاج حوالي 36% من الإنتاج العالمي وضخامة احتياطياته حوالي 64%، وإنما أيضًا من مجموعة أخرى من الخصائص التي تميز نفط الخليج سهولة استخراجه، قربه من السواحل وتدني كلفة إنتاجه. وترتبط بالمصالح الغربية في الخليج، مجموعة أخرى من المصالح التي ترتبط باستثمارات الغرب في المنقطة وبدور رؤوس الأموال الخليجية - البترودولار - في حل أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وخاصة من خلال تجارة الأسلحة والودائع المالية في المصارف الغربية[1].

1 ياد عايد والي البديري، مرجع سابق ص 352-353

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية لإيران

أولا : موقع إيران الجغرافي وحدودها

تقع إيران فلكيا بين دائرتي عرض (25,50 – 41,50) شمالا وخطي طول (44-63) شرقا

وتبدو إيران بهذا الامتداد على شكل مثلث تقريبا يمتد من الشمال إلى الجنوب، وتمثل قمة جبال (ارارات) رأسا لهذا المثلث وتقع هذه القمة في أقصى شمال إيران قرب الحدود الإيرانية – التركية

وتبلغ مساحتها (1648000) كم^2 وبحدود بريا إجمالية تبلغ (5204 كم) حيث تحد إيران من الشمال جمهوريات آسيا الوسطى ـ أذربيجان، وأرمينيا وتركمانستان ـ بطول يبلغ (1740 كم) وتحدها من الشمال الغربي تركيا بطول حدود تبلغ (470 كـم) و أما من الغرب فيحداها العراق وبحدود طولها (1280كم) في حين تحده من الشرق كل من أفغانستان وباكستان بطول (837كم) و (877كم) لكل منهما على الترتيب ؛ وتتمتع إيران بموقع بحري استراتيجي تطل من خلاله على ثلاث مسطحات مائية هي (بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب)، وقد منح هذا الموقع لإيران إمكانية الاتصال مع دول العالم سواء كان في أوربا أم في جنوب القارة الآسيوية أو في قارة أفريقيا، ويبلغ مجموع أطوال سواحل إيران البحرية نحو (2640) كم وهي تشكل ما نسبته (34,2%) من مجموع أطوال حدودها الكلية البالغة (7705) كم لاسيما وان طول الحدود البرية يبلغ نحو (5065) كم[1]

1 عبد الله حجاب، مرجع سابق ص 39

خريطة توضح الجمهورية الإسلامية الإيرانية

المصدر : أحمد عردوم،مرجع سابق321

ثانيا : المقومات البشرية

عدد السكان : تعد المقومات السكانية بشكل خاص من أهم الركائز التي تقوم عليها قوة

الدولة وأهميتها الجيوبولوتيكية الإقليمية والدولية فضلا عن كونها الموجه الرئيس لسياسة الدولة الداخلية والخارجية.

يبلغ عدد سكان إيران حسب إحصائيات سنة 2016 حوالي 81.8 مليون نسمة وبزيادة

تقدر بحوالي 1 مليون نسمة سنويا تعد إيران من الدول التي تجرم تحديد النسل وفيه خطط حكوميات لزيادة عدد السكان.

ب- القوميات والمذاهب

تعتبر إيران دولة إسلامية مع إعداد قليلة من المسحيين واليهود والمذهب السائد فيها التشيع و لها تنوع كبير في القوميات التي تقطنها؛ ففي كل أنحاء إيران استقرت شعوب مختلفة لها لغات وعادات وثقافات وقيم متنوعة كما هو الحال بالنسبة للأكراد والبلوش والعرب والاذر بالإضافة و التركيبة الأساسية للشعب الإيراني وفقًا للقوميات تأتي كمايلي : القومية الفارسية بأكثر من 51% والقوميات الآخرة من التركية الاذرية بنسبة 24%، والقومية الكردية بنسبة 7%، والقومية العربية بنسبة 3%، والقومية البلوشية بنسبة 2%. وكما هو واضح فإن تلك القوميات تختلف فيما بينها في اللغة والثقافة والمذهب يسود اغلب المناطق.[1]

ثالثا : المقومات الاقتصادية

أولا : حجم الاقتصاد

تمتلك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الخليج بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 حوالي 393.7 مليار دولار ويتميز الاقتصاد الإيراني بوجود قطاع هيدروكربوني، وقطاعي الزراعة والخدمات، وحضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية؛ وتحتل إيران المركز الثاني في العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطيات النفط الخام المثبتة.

ومازال النشاط الاقتصادي وإيرادات الحكومة يعتمدان إلى حد كبير على العائدات النفطية، ومن ثم ستظل متقلبة[2].

1 كامران شهسواري، القوميات في إيران والحقوق السياسية، ، على الرابط الإلكتروني :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/06/201369162845674533.html ،11/04/2017 تاريخ الاطلاع 18:20

2 محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية، على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية- العربية : دراسة حالة، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 2، 2013،

ثانيا : الثروات الطبيعية

تمتلك إيران رابع أكبر احتياطيَّات من النفط الخام، وأكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم، وعلى الرغم من أن البلاد تشتمل على هذه الموارد الغنية، إلا أن إنتاج إيران من النفط انخفض بشكل ملحوظ، في حين كان نمو إنتاج الغاز الطبيعي أبطأ من المتوقع خلال السنوات القليلة الماضية، نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية آثارًا سلبية عميقة على الاقتصاد الإيراني؛ فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 30 في المائة على الأقل تركت تلك العقوبات قطاع الطاقة الإيراني في حالة يُرثى لها ووفقًا لبيانات وكالة الطاقة الدولية، فإنَّ ما يقرب من نصف إنتاج إيران يأتي من حقول النفط التي يمتد عمرها لأكثر من 70 عامًا ونتيجة لسنوات العقوبات الاقتصادية الطويلة.[1]

فقد أصبحت هذه الحقول في أسوأ حالاتها، وبناءً على ذلك، فمن المتوقع أن يؤدي رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران إلى ثلاث إيجابيات رئيسة ستكون آثارها واضحةً على الاقتصاد :

1- سوف يمنح ذلك إيران فرصة لزيادة صادرات النفط (بالتالي الإيرادات).

2- فإن رفع العقوبات الاقتصادية سيسمح للبنوك الإيرانية بالانضمام إلى نظام تحويل الأموال (SWIFT)، الأمر الذي قد يسهِّل انتعاش التجارة والاستثمار.

3- سيتم السماح للسلطات الإيرانية (وكذلك بعض الأفراد الإيرانيين والشركات) بالوصول إلى الأصول الأجنبية المجمّدة.[2]

1 ياد عايد والي البديري، مرجع سابق ص 352

2 ناصر التميمي، عودة إيران إلى أسواق الطاقة : الفرص والتحديات لدول الخليج، على الرابط الإلكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201512173036929333.html 8:20 ،10/04/2017

جدول يوضح الإمكانيات النفطية الإيرانية

إنتاج النفط	**3،236،000 برميل في اليوم**
استهلاك النفط	**1،870،000 برميل في اليوم**
احتياطيات النفط المثبتة	**157،800،000،000 1برميل**

المصدر: من أعداد الطالب بالأعتماد http://www.globalfirepower.com

ثالثا : الإمكانيات العسكرية

لقد كانت وما زالت القوة العسكرية الإيرانية من أهم محددات سياسة إيران الخارجية التي أهلتها لتصبح قوة إقليمية مؤثرة، وذلك على اعتبار أن إيران ليست قوة حديثة أو صاعدة في النظام الإقليمي الخليجي؛ فمن المعروف أن إيران هي وريثة الإمبراطورية الفارسية حيث تسعى للحفاظ على كيانها كقوة ذات شأن، وخصوصًا في القرن الماضي، عندما صارت في ظل نظام الشاه،كانت تمثل القوى الإقليمية الأكبر في منطقة الخليج.

فقد تولت مهمة حفظ الأمن الإقليمي، وهو ما أهلها لأن تقوم بدور شرطي المنطقة، في ظل وجود مجموعة من الدول الضعيفة وغير المستقرة، فالشاه كان يرى أن أمن الخليج يستتب بوجود دول تابعة لإيران أو حليفة لها، واعتبر نفسه حامي المصالح الغربية عندما قال " نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حراسًا وحماة لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم"[1] ومع قيام الثورة في إيران ومجي نظام الإمامة ودخول إيران في حرب مع الجار العراق ساهم في تراكم ال خبرات القتالية والعسكرية لإيران وتطوير قدرات ذاتية وبعد انتهاء الحرب العراقية، ظلت إيران تحرص على تطوير وبناء قوة عسكرية ردعية.

1عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979 رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007 ص 47-46

جدول يوضح الإمكانيات العسكرية الإيرانية

الإمكانيات البشرية	القوت البرية	القوت الجوية	القوت البحرية
إجمالي عدد السكان : 81،824،270	مركبات القتال المدرعة : 1،315	مجموع الطائرات : 479	مجموع القوة البحرية : 398
القوى العاملة المتاحة : 47.000.000	مدافع ذاتية الدفع (سبغ) : 320	مقاتلون / اعتراضية 137	1- الفريتس : 6 2- كورفيتس : 3
صالح للخدمة: 39،570،000	المدفعية المدفعية: 2.078	طائرة الجناحين الثابتة : 137	الغواصات : 33
الوصول إلى العمر العسكري سنويا: 1.400.000	أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة (ملرس) : 1.474	النقل : 203	الدفاع الساحلي كرافت : 254
موظفو الخطوط الأمامية النشطة : 545.000	//	المدرب الطائرات : 80	حرب الألغام : 5
موظفو الاحتياطي : النشط1.800.000	//	المروحيات : 128	//
//	//	هجوم المروحيات : 12	//

المصدر: من أعداد الطالب بالأعتماد http://www.globalfirepower.com

المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية للسعودية

أولا : الموقع الجغرافي

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا بين دائرتي عرض 16-32 شمالا وبين خطي طول 34-56 شرق خذ غرينتش حيث يحدها غرباً البحر الأحمر وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر وشمالاً الكويت والعراق والأردن وجنوباً اليمن وسلطنة عمان تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع، تشرف المملكة العربية السعودية على واجهتان بحريتان الخليج العربي والبحر الأحمر.[1]

خريطة توضح المملكة العربية السعودية

المصدر : أحمد عردوم،مرجع سابق329

1 جامعة الدول العربية، التقرير الأول المقدم من المملكة العربية السعودية، الدورة العاشرة، لجنة حقوق الإنسان العربية، السعودية، 4 جانفي، 2016

ثانيا : عدد السكان

يبلغ عددُ سكان المملكة العربيّة السعودية إلى ما يقارب 31.52 مليون نسمة حسْبَ تقديرات العام 2015، بنسبةِ نموّ بلغت قرابة 2.4% بالمقارنة مع تقديراتِ العام 2014، والتي كانت تبلغُ قرابة 30.77 مليون نسمة، حيث ارتفعَ عددُ السكان ما يقارب 751 ألف نسمة مع نهايات العام 2015م، وذلك حسْبَ معلوماتِ مصلحة الإحصاءات العامّة في المملكة.
تبلغُ نسبة السعوديّين الأصليّين ما يقاربُ ثلثيْ السكان في المملكة بنسبة بلغت 67%، أي أنّ عددَ سكان المملكة دون المقيمين والأجانب يبلغُ قرابة 21.1 مليون نسمة، ويشكّلُ الأجانبُ فيها ثلثَ السكان بنسبة تبلغُ 33%، أي أنّ عدد المقيمين والأجانب في المملكة يبلغُ قرابة 10.4 مليون نسمة.[1]

ثالثا : المقدرات الاقتصادية للسعودية

كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسعودية عام 2013 مقدراً بـ 1272.4 مليار ريال سعودي، أما بالأسعار الجارية، فقد كان حجم الناتج المحلي 2795 مليار ريال مقارنة بـ 2752 مليار ريال في العام السابق، وشهد الاقتصاد المحلي تراجعًا في معدلات النمو عام 2013، بالأسعار الثابتة، ليبلغ 3.8% مقابل 5.8% في عام 2012 و8.6% عام 2011

ويعود ذلك التراجع أساسًا إلى التراجع الطفيف في أسعار النفط في العام المنصرم، حيث بلغ معدل نفط برنت الخام 109 دولارات عام 2013 في مقابل 112 دولارًا عام 2012 بسبب ذلك، فإن معدل النمو للقطاع النفطي كان سالب 6% مع زيادة تقدر بـ5% للقطاع غير النفطي، حيث أنه كان الدافع إلى زيادة الإنتاج المحلي، مقابل معدل نمو للقطاع النفطي كان يقدر بـ5.7% مع معدل نمو 5.8% للقطاع غير النفطي عام 2012، وعلى المسار

1الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية على الرابط الإلكتروني : https://www.stats.gov.sa

تاريخ الاطلاع 11/04/2017، 17:50

نفسه، فإن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة يستبعد أن تكون عالية في غياب الإصلاحات الاقتصادية، ولأن النمو في إنتاج النفط المستقبلي سيكون محدودًا.[1]

جدول يوضح الإمكانيات النفطية السعودية

إنتاج النفط	9،735،000 برميل في اليوم
استهلاك النفط	3،000،000 برميل / يوم
احتياطيات النفط المثبتة	268،300،000،000 برميل

المصدر: من أعداد الطالب بالأعتماد http://www.globalfirepower.com

رابعا : القدرات العسكرية للملكة العربية السعودية

نمت الإمكانيات العسكرية السعودية بشكل ملحوظ منذ نهاية حرب الخليج عام 1991، حيث أن أعداد القوات المسلحة السعودية قد تضاعفت، علاوة على ارتفاع في عدد الدبابات الحربية ومركبات المشاة المدرعة والصواريخ الجو- أرضية، وفي الوقت نفسه يواجه الجيش صعوبة في توفير الصيانة اللازمة للعديد من تلك المعدات؛ وهو ماحد من اعتماد المملكة على الصادرات الحربية الأمريكية، ولكنه في الوقت نفسه عقد من تحديات الجيش لاستيعاب قدر كبير من التكنولوجيا المتقدمة في وقت قصير، حيث أن تنوع المعدات الحربية من حيث الطراز ومكان التصنيع عادة ما يرفع من ثمن وصعوبات الصيانة وتدريب التشغيل في المدى الطويل، ورغم تلك التحديات نكتشف أن الجيش السعودي يملك

1 الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية على الرابط الإلكتروني : https://www.stats.gov.sa

تاريخ الاطلاع 11/04/2017، 17:50

أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الخليج العربي.[1]

جدول يوضح الإمكانيات العسكرية السعودية

الإمكانيات البشرية	القوات الجوية	القوات البرية	القوات البحرية
مجموع السكان: 27،752،316	مجموع الطائرات: 722	الدبابات: 1،210	مجموع القوة البحرية: 55
القوى العاملة المتاحة: 15،300،000 صالح للخدمة	المقاتلين / المعتدين: 245	المركبات القتالية المدرعة : 5،472 البنادق ذاتية الدفع (سبغ) : 524 كورفيتس : 4	7- الفريتس : 7
الوصول إلى العمر العسكري سنويا : 510،000	النقل: 221	المدفعية المدفعية : 432	كورفيتس: 4
موظفو الخطوط الأمامية النشطة: 235،000	المدرب الطائرات: 213	المدفعية المدفعية : 432	الدفاع الساحلي كرافت: 39
موظفو الاحتياطي النشط: 25،000	طائرات الهليكوبتر: 204	أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة (ملرس): 32	مين مين وارفار: 3

المصدر: من أعداد الطالب بالأعتماد http://www.globalfirepower.com

1 سعود الزاهد،ما الأسلحة السعودية الفتاكة التي يجب أن تخشاها إيران؟ على الرابط الإلكتروني :

https://www.alarabiya.net/ar/2016/01/09.html 18:20 ،19/04/2017 تاريخ الاطلاع

خلاصة الفصل :

الصراع هو حالة اصطدام في الإرادات و الأهداف وتعارض في المصالح ويختلف على حساب مسبباته.

الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج وموقع كل من إيران والسعودية في منطقة الخليج وما لهما من إمكانيات اقتصادية وعسكرية في ظل حالة الاختلاف و التعارض في المصالح السياسية وجيوسياسية والاقتصادية والأيدلوجية ولد حالة الصراع هذه

الفصل الثاني: طبيعة الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج

الفصل الثاني: طبيعة الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج

تمهيد :

اتسمت العلاقات الإيرانية السعودية بفترتين فترة تعاون في مرحلتها الأول وبدايتها بينما شهدت وتشهد حالة من الصراع في مرحلتها الثانية وترتبط العلاقات الإيرانية السعودية بمحددات البيئة الداخلية لكلا البلدين وكذلك بمحددات إقليمية في منطقة الخليج.

المبحث الأول : محددات البيئة الداخلية لكل من إيران و السعودية

نتناول في هذا المبحث تأثير محددات البيئة الداخلية في البلدين على الصراع الإيراني السعودي.

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي في إيران و السعودية

ارتبطت الحياة السياسية في كل من إيران و السعودية تاريخياً بالظاهرة الدينية ورجال الدين، وتأخذ هذه العلاقة أساسها منذ القدم في تاريخ الدولة الدولتين.

أولا : النظام السياسي الإيراني

استغل نظام ولاية الفقيه في إيران بعد وصوله للحكم عام 1979م فكرة التباين السلطوي، والتي تهدف بالأساس لخلق توازنٌ وظيفي بين السلطات تمنع سيطرة سلطة على أخرى، يتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها الولي الفقيه (المرشد الأعلى) أو "الرهبر" تتربع قمة هرم السلطة و يخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة.[1]

❖ **المؤسسات السياسية للنظام الإيراني :**

1- مؤسسة الولي الفقيه وسلطاته

تضم هذه المؤسسة نظرياً منصب الولي الفقيه، ومجلس الخبراء، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، غير أن الولي الفقيه.

1محمد السعيد عبد المؤمن، ولاية الفقه بين النظرية و التطبيق، القاهرة، زهدى، 1991، ص 50

1-1 الولي الفقيه (المرشد)

يقرر الدستور في الفصل الخامس منه السلطات التي تحكم إيران على أنها السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تمارس صلاحياتها بإشراف "ولي الأمر المطلق وإمام الأمة"، فكل السلطات تخضع لولي الأمر حسب نص المادة الدستورية، ويؤسس لذلك في المادة الثانية من الفصل الأول إذ يجعل الإيمان بـ"الإمامة والقيادة المستمرة" إلى جانب الإيمان بالله والوحي والمعاد، باعتبارها أركان نظام الجمهورية الإسلامية.

ويضطلع الولي القائد بعددٍ كبيرٍ من الصلاحيات وفق الدستور وهي :

1- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

3- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

4- القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6- تعيين وعزل وقبول استقالة كل من :

7- فقهاء مجلس صيانة الدستور.

8- أعلى مسوؤل في السلطة القضائية.

9- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

10- رئيس أركان القيادة المشتركة.

11- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

12- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.[1]

13- حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاثة.

14- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

15- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب ، أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

16-عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.

17- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية[2].

1-2- مجلس الخبراء :

يتولى مجلس الخبراء اختيار "الولي الفقيه"، وينتخب من الشعب على أن تتوافر فيهم شروط المرجعية وفق المذهب الشيعي فمعظمهم ممن يحملون لقب "آية الله"، ويمثل كل محافظة

1 بيران ايزاد، مدخل إلى السياسة الخارجية إيران الاسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الثقافية للنشر، 2000 ، ص78
2 بيران ايزاد، مرجع سابق، 78

إيرانية على الأقل عضو في مجلس الخبراء، ويتكون من86 عضواً، ويخضع انتخابهم لحصيلةٍ معقدة من العلاقات بين رجال الدين الشيعة وتأثيرهم في أوساطهم ومقلديهم[1].

1-3- مجلس صيانة الدستور :

يشرف مجلس صيانة الدستور على الانتخابات في إيران ويقرر أهلية المرشحين لخوضها، سواء كانت انتخاباتٍ محلية أم تشريعية أو رئاسية، حتى انه يشرف على أهلية مرشحي مجلس الخبراء، ويحق لمجلس صيانة الدستور تفسير الدستور، وتحديد مدى توافق القوانين التي تصدر عن مجلس الشورى (البرلمان) مع الدستور والشريعة.

ويقوم "الولي الفقيه" بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجلس، ويضم 12 عضواً ستة من رجال الدين وستة من القضاة يعينون لمدة 6 سنوات ويمكن "للولي الفقيه" تجديد عضوية من يشاء منهم[2].

1-4- مجلس تشخيص مصلحة النظام :

مجمع تشخيص مصلحة النظام، أو مجلس تشخيص مصلحة النظام هيئة استشارية أنشئت استجابة لتوجيهات الخميني عام 1988م، ويحدد الدستور الإيراني مهام المجمع بما يأتي :

- أن يكون حكماً بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

- يقدم إلى المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه) النصح عندما تستعصي على الحل مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة.

- يختار في حالة موت المرشد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضواً من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.

1 فضل رسول، العرق- إيران : أسباب و أبعاد النزع، مصر، المعهد النمساوي لسياسات الدولية، 1996، ص 8
2 وليد محمود عبد الناصر، (إيران وإشكالية التحول من الثورة إلى الدولة)، مجلة السياسة الدولية، العدد136 ، أكتوبر1999، ص 8

ويتكون المجمع من 31 عضواً، يعين المرشد (الولي الفقيه) أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين ما عدا رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية-التشريعية-القضائية) الذين ينضمون إلى المجمع بشكل آلي[1].

2-1- السلطة التنفيذية :

تتمثل السلطة التنفيذية في إيران :

1- رئاسة الجمهورية : عرفها الدستور بأنها أعلى سلطة في البلاد وهي القيادة تحدث عنها الدستور في المادة 20 "إن ينتخب الرئيس من قبل الشعب لـ 4 سنوات و يحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط".

*** مؤهلاته :** الأصل الإيراني، الجنسية الإيرانية، القدرة البدنية، أن يكون سجله نظيف، أن يكون متدين، و موثوق به، الإيمان بالمبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية في إيران والمذهب الرسمي للبلاد.

*** صلاحياته :** ينقد الدستور، يرأس السلطة التنفيذية ما عدا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

- اختبار وزراء الحكومة، و أعضاء مجلس الشورى، و له الحق في إقالتهم.
- المصادقة على القوانين و تطبيقها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى.
- المصادقة على الاتفاقيات و المعاهدات و العقود بعد مجلس الشورى.
- له بعض الصلاحيات المعتاد عليها، المصادفة على الميزانية، منح الأوسمة ... الخ.

*** استقالة الرئيس :** يستقبل بتقديم طلب استقالة إلى المرشد في حالة عدم قبولها يستمر الرئيس في منصبه.

*** خلو منصب الرئيس :** في حال وجود سبب وفاة الرئيس أو استقالته أو مرضه أو سبب آخر، يتولى منصب الرئاسة نائب الرئيس، بعد موافقة مرشد الجمهورية أو تعينه المرشد في حال عدم وجود نائب الرئيس ليبدأ هذا الأخير الترتيب لانتخابات رئاسية في غصون خمسين يوم.

1 طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية، وسياستها الإقليمية، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 2006 ص19

2- نواب الرئيس : جاءت مع تعديل دستور 1989 و هو منصب مهم خاصة بعد تعديلات الرئيس لرئاسة الوزراء.[1]

- للنواب صلاحيات متعددة و هامة، خاصة النائب الأول : الذي يقوم بمقام الرئيس في حالة الوفاة أو العزل أو الاستقالة و المرض و ذلك بعد موافقة القيادة.

3- رئيس الوزراء : يمارس السلطة التنفيذية، باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة" وهو "أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة"[2].

1-3- السلطة التشريعية : (البرلمان)

تُمارَس السلطة التشريعية في الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال "مجلس الشورى الإسلامي" وقد حدد الدستور، وبتفصيل شديد خلافاً لباقي السلطات، صلاحيات مجلس الشورى حتى أن عدد المواد التي أفردها للحديث عنه وتحديد صلاحياته تجاوز 38 مادة ضمن الفصل السادس من الدستور.

صلاحيات مجلس الشورى تتلخص بـ "تفسير القوانين" و"التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد" و"المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية" وعلى "عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها"[3].

1-4- السلطة القضائية :

لا تخرج السلطة القضائية عن السياق العام لآلية الحكم في إيران وتبعيتها المباشرة للولي الفقيه، فالسلطة القضائية مهمتها وبحسب الدستور "إحقاق العدالة"، ورئيسها شخص مجتهد

1 نيفين عبد المنعم مسعد، صناع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دارسات الوحدة العربية،2001، ص63

2 نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق.ص63

3 بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، إيران و الخليج، الطبعة الأولى، (أبوظبي : مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية 1996)، ص 87

وعادل ومطلع على الأمور القضائية يعينه القائد لمدة خمس سنوات ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية[1] .

ثانيا : النظام السعودي

المادة 1 :

من الدستور المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة ؛ دينها الإسلام ودستورها كتاب تعالى وسنة رسوله ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض.

نظام الحكم

- **المادة 5 :**

أ- نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ...ملكي.

ب- يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء...ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة ورسوله.

ج- يختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي.

د- يتولى ولي العهد متفرغاً لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال.

ه- يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

- **المادة 6 :**

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره

سلطات الدولة

- **المادة 44 :**

تتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية -السلطة التنفيذية - السلطة التنظيمية. وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات[2].

أ-السلطة التشريعية :

1 نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 120-122

2 فهد بن عبد بن العزيز أل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي للحكم، الرقم أ / 90 التاريخ 27/ شعبان/1412ه ص6-11

تقاسم مجلسي الشورى والوزراء السلطة التشريعية، ورغم ذلك فإن توصيات مجلس الشورى تُرفع للملك لعرضها على مجلس الوزراء لدراستها وإبداء الرأي فيها، وبالتالي لم يمنح مجلس الشورى استقلالية كاملة عند دراسته لمشاريع الأنظمة أو اللوائح، وإنما يدرسها ويصوت عليها ثم يرفع توصياته للمل ك وتوصيات المجلس هنا غير نهائية، وقد حددت المادة الخامسة عشر من نظام مجلس الشورى اختصاصاته كما يلي" يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي :

1- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها .

2- دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها .

3- تفسير الأنظمة.

4- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.

فدور مجلس الشورى بالنسبة للسياسات العامة للدولة مُقُيد بموافقة رئيس مجلس الوزراء، لأن هذه السياسات هي اختصاص أصيل لمجلس الوزراء.

ب-السلطة التنفيذية :

السلطة التنفيذية مناطة بمجلس الوزراء، وفقاً للمادة (19) من نظامة، بحيث يرسم السياسة الداخلية والخارجية والمالي والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة ويشرف تنفيذها، وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية، وقد نصت المادة (24) منه على أن " للمجلس باعتباره السلطة التنفيذية المشرفة التامة على شؤون التنفيذ والإدارة، ويدخل في اختصاصاته التنفيذية ما يلي :

1- مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.

2- إحداث وترتيب المصالح العامة.1

1إبراهيم بن محمد الحديثي،تطور تنظيم السلطات في المملكة العربية السعودية، الملقى الدولي حول تنظيم السلطات في الدساتير العربية، أيام 25-2013/09/26 كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ص8-9-10

3- متابعة تنفيذ الخطة العامة

4- إنشاء لجان تتحرى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية.

د-السلطة القضائية :

"القضاء سلطة مستقلة"، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، وأن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، وأن الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية، وأكد النظام الأساسي للحكم على ازدواج النظام القضائي في المملكة بالنص في المادة (الثالثة والخمسين) على أن يبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته، ويقصد بديوان المظالم هنا المحكمة الإدارية[1].

- **المادة 45 :**

مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله .. ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها.

- **المادة 90 :**

الملك هو القائد الأعلى لكافة القواعد العسكرية وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام.

- **المادة 61 :**

يعلن الملك حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب ويبين النظام أحكام ذلك.

- **المادة 62 :**

للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر، وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات الاستمرار فيتخذ بشأنها صفة ما يلزم نظاماً.

1 إبراهيم بن محمد الحديثي، مرجع سابق.ص10

- **المادة 69 :**

للملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور[1].

المطلب الثاني : المصلحة الوطنية في الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية

دور المصلحة الوطنية في الصراع الإقليمي بين السعودية و إيران تعبر عن المصلحة الوطنية عن الحاجات الجوهرية في المحددات الأساسية التي بموجبها تصيغ الدولة أهدافها ومقصدها وترسم سياستها الخارجية وإستراتجيتها عبر مؤسستها الدستورية ويستند تحديد المصالح الوطنية لدول على مبدأ تأمين البقاء لأمة و لمؤسسات الدولة وتحدد المصلحة الوطنية لأي دولة على أبعاد أساسية هي :

- ✓ الجغرافيا السياسية لدولة.
- ✓ تعريف الدولة لنفسها.

رؤية الدولة لمسرح العلاقات الدولية تبرز المصلحة الوطنية في الصراع الإقليمي القائم بين إيران والسعودية بقوة خاصة في ظل الظروف الإقليمية الراهنة وتحديات التي تواجهها في منطقة الخليج[2].

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بأبعاد متعددة وتتأثر بالعوامل الداخلية والبيئة الإقليمية والدولية ولعلى أهم هذه الأبعاد البعد الإقليمي المتجسد في منطقة الخليج حيث تشكل منطقة الخليج بعد حيوي فهو من المصالح الحيوية التي تؤثر في عناصر مصلحتها الوطنية (الآمن، الراحة العامة ، استقرار النظام السياسي) وتتمثل المصالح القومية لإيران على المستوى الإقليمي والدولي فيما يلي :

- تأكيد دعم مكانتها ودورها في منطقة الخليج العربي بصفته مجالا حيويا.
- كسر العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب اتهامها بالإرهاب وتصدير الثروة.
- الانفتاح على الغرب، فتح أسواق جديدة لمنتجاتها.

1 فهد بن عبد بن العزيز أل سعود، مرجع سابق، ص 11-16

2 جيمس دورتي، روبرت بالستعراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر وليد عبد الحي، (الكويت، المؤسسة المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، 1985)، ص 80

- الحصول على المساعدات المالية والاقتصادية للإعادة بناء البلاد.

تدعيم القدرة العسكرية لإيران.

- إن تحقيق المصالح في منطقة الخليج يحظى بالأهمية القصوى لضمان أمنها ضمن سعيها لتصبح قوة إقليمية عظمى مهيمنة على النظام أللإقليمي الخليجي وتتمثل سمات السياسة الخارجية الإيرانية فيما يلي :

أولا : النمط التوسعي

بتضمن المشاركة الخارجية الواسعة والانخراط في السياسات الإقليميةة، التوسع والسيطرة في الشؤون الداخلية ، كما أن إيران تربط هذا النمط بطابع عقائدي فهي ترى أن لها دور محوريا في ملئ الفراغ في المنطقة ، وهي تملك مشروع عقائدي عالميا يحمل تفويضا دينيا يسمح لها بالتدخل والتمدد في جغرافية المنطقة ، إضافة إلى أن النظام الداخلي لإيران يؤثر في ملامح سياستها الخارجية ونظامها الدستوري وفلسفتها السياسية يعكسان هذا النمط بوضوح.

ثانيا : نمط الانحياز

يقصد به رفض الدخول في تحالفات تحت مضلة دولة كبرى، ويتضمن هذا النمط المركزية الشديدة في رؤية إيران للعالم وقوة الأنا في سلوكها.

يمكن القول أن مضمون إبعاد السياسة الخارجية الإيرانية يهدف إلى جعل إيران قوة عظمى ذات مكانة دولية مرموقة ومصوبة خصيصا اتجاه العالم الإسلامي وخاصة في منطقة الخليج العربي وتأخذ أشكال منها العمل العلني من خلال البعد الدبلوماسي وتنمية العلاقات الودية ومنها الخفي مثل دعم القوة المعارضة لنظم السياسة العربية ودعم الشيعة في هذه المنطقة .

وفي علاقاتها مع دول الخليج العربي واتساقا مع سياسة الانفراج على العالم الخارجي التي أتبعها محمد خاتمي ، سعت إيران لإقامة علاقات مبنية على الكرامة العقلانية والمصلحة القومية، خاصة مع المملكة العربي السعودية ومن ثم حققت إيران وفقا لمبدأ المصلحة القومية نجاحات على مختلف الأصعدة.

ومن جهتها تقوم السياسة الخارجية للسعودية على عدة مرتكزات، أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير والحياد الإيجابي والمحافظة على الوضع الإقليمي القائم بما يخدم أمن واستقرار المنطقة لدفع التنمية إلا أن الواقع يفرض عكس ذلك فالدور الإيراني في المنطقة فرض على المملكة لعب دور أكبر في سياستها الخارجية والبحث عن تحقيق مصلحتها الوطنية بعيدا عن مرتكزات سياستها الخارجية فالمملكة ترى تلازما بين[1]

مصلحتها الوطنية وبين دورها كقابلة للمسلمين وبالتالي تضطلع بدور رئيسي في العالم العربي والإسلامي إضافة إلى الثروة التي تتمتع بها والتي توجب عليها استخدام جزء منها لتثبيت مكانتها التاريخية والسياسية فما تشهده المنطقة من أحداث لم تعد تتوافق ومبدأ الحياد وقد اتسمت السياسة الخارجة السعودية بالنزوع إلى الدبلوماسية الهادئة والتدرج في إتحاد الموقف في ظل امتلاكها لمقومات هذا التوجه ألا أن هناك تغيير في السلوك الخارجي للملكة ارتبط بإتحاد سلسلة من المواقف مختلفة عن تلك التي رسمتها في السابق فمع تنامي التحديات التي أفرزتها ثورات الربيع العربي تبنت المملكة إستراتجية قائمة على بعيدين أساسين :

الأول : السيطرة على الضرر وهو ماتبنته في اليمن والبحرين وسوريا

والثاني : يرتبط بمحاولة ملئ الفراغ الاستراتجي الذي خلفه غياب دول محورية مثل : مصر، سوري، العراق.

وبالمقارنة بين البلدين فإننا نلاحظ تباينا في السياسة الخارجية فإيران تتبنى مشروعا سياسيا عقائديا يجعلها تحدد مصالحها الوطنية بشكل واضح كما في سعيها لأن تكون راعيا التشيع السياسي عالميا وتسعى لتوسيع دائرة نفوذها الإقليمي من خلال التدخل ع برا جمعات محلية ولعب بورقة النفوذ العسكري على عكس السعودية التي تضع مشروعا سياسيا واضح المعالم[2].

1 قالمي مريم، مرجع سابق.ص 54-57
2 قالمي مريم، مرجع سابق.ص 54-57

المطلب الثالث : العامل الديني في تحديد طابع الصراع بين إيران والسعودية

❖ **العامل الديني عند الطرف الإيراني**

أولا : الشيعة الإمامية

الشيعة الأمامية يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم قد عين علياً للإمامة بالاسم والنص المباشر، وإن هذه الإمامة تستمر كذلك في ابنيه الحسن والحسين وتتسلسل بشكل وراثي عمودي في ذرية الحسين، وكل إمام يوصي لمن بعده إلى أن تبلغ الإمام الثاني عشر المهدي الغائب المنتظر[1].

ثانيا : ولاية الفقيه فى إيران

ولاية الفقيه عند الخميني هو امتداد الفكر الشيعي وتطوره حول هذه القضية، غير أن موضوع ولاية الفقيه كان أكثر ظهوراً عند الخميني؛ نظراً لقيامه بتطبيق هذه النظرية تطبيقاً عملياً، تمثل باعتماد جمهورية إيران الحالية في دستورها على ولاية الفقيه، فكان كما هو معروف أول نائب للإمام يحكم إيران، ويرجع إليه في كل أمور وشؤون الدولة هي الخميني[2].

ثالثا : مفهوم تصدير الثورة

بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 ساءت العلاقات الإيرانية مع دول الجوار العربي عملت إيران على تأليب الأقليات الشيعية في دول الخليج للمطالبة بتغير وخاصة مع جرائها العراقيين.

لكن وعندما تعذر هذا في معظم الحالات، للكثير من الأسباب المعقدة والمركبة، من بينها الحرب مع العراق، بدأت إيران تشعر أن دولة الثورة مستهدفة، وأنه لابد لها من

1 نبيلة عبد المنعم داود، نشأة الشيعة الأمامية ،دار المؤرخ العربي، الطبعة الأولى، 1994 ص 292
2 نبيلة عبد المنعم داود، مرجع سابق.ص 293

أصدقاء وحلفاء وأذرع يشكلون حائط دفاع عن الدولة الجديدة، ويمدونها بعدا استراتجي[1] فبدأت إيران تبحث عن تنظيمات بدلا من دول.

العامل الديني عند الطرف السعودي

أولا : مفهوم السلفية

دل مفهوم السلفية على نزعة طرأت على المستويات العقائدية والفكرية والتعبدية للدين، أما من الناحية الاجتماعية، يقول عبد الحكيم أبو اللوز الباحث في الحركات السلفية، فتتجلى النزعة السلفية في حركات ذات طابع طائفي، تحاول ضمان الاستقلالية تجاه العلاقات الاجتماعية السائدة، وتتبنى تدينا طائفيا راديكاليا ترفض بموجبه المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وتنزع إلى الحفاظ على أقصى حد من الحرية تجاه ما درج عليه المجتمع الرسمي من عادات وسلوكيات دينية، مستوحيا طقوسه الخاصة من مذهبية دينية أخرى، أو من تأويل مختلف للديانة الرسمية.

وفي سياق ما يعيشه العالم العربي اليوم من تحولات احتجاجية على الأنظمة السياسية الحاكمة، يشكل السلفيون الوهابيون رقما مهما في الصراع على السلطة كما هو الشأن في اليمن ومصر والكويت، فيما ما يزال ممثلوهم في دول أخرى يقاتلون لدخول المعترك السياسي، كما هو الحال في سوريا.

ثانيا : نشأة السلفية الوهابية

نشأ في أرض نجد بشبه الجزيرة العربية، من خلال تحالف بين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود قام على نشر الدعوة السلفية ، واليوم تعتبر المملكة العربية السعودية الراعي الأول للتيار السلفي الوهابي في العالم، وتشكل السلفية يقول عبد الله الرامي الباحث

1محمود جبار، تصدير الثورة " هل يتبخر حلم الخميني على نار الصحوة العربية ؟ على الرابط الإلكتروني :

http://alkhaleejonline.net/articles تاريخ الاطلاع 13/04/2017، 15:20

في الحركات الإسلامية والجهادية في العالم العربي، أساسا للشرعية السياسية والدينية للنظام السعودي، من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسة الدينية في توفير الإطار الشرعي والإيديولوجي لآل سعود في ممارسة السلطة[1].

ثالثا : السلفية أداة السياسة الخارجية السعودية

ويهدف التحالف بين آل سعود والمؤسسة الدينية في العربية السعودية إلى حماية اللحمة الداخلية في المملكة والاحتماء من التحديات التي يطرحها المحيط على السعودية.

أولى التحديات، يقول الرامي، هو الاحتماء من الديمقراطية والحكم المدني العلماني، الذي يقرع باب السعودية قادما من عند جيرانها العرب، لذلك لم يفتأ الوهابيون في السعودية يرددون أن الديمقراطية حرام، ويواصل السلفيون التحذير من "الخطر الرافضي" القابع في بلاد فارس.

رابعا : إستراتيجية تصدير الفكر الوهابي

تسعى الأيديولوجية الوهابية، التي تعتبر أيديولوجية أممية، إلى حماية نفسها التحديات الداخلية المطالبة بالصلاح والحريات والإقليمية من موجات الثورات من خلال دعم المؤسسات في الخارج، وتصدير هذا الفكر للعالم العربي؛ هكذا أشرفت سفارات المملكة والمراكز الثقافية السعودية، يؤكد الرامي، على تدبير الموارد المالية المخصصة لنشر الفكر الوهابي وترويجه وخلق المؤسسات التي تهتم نشر الفكر الوهابي[2].

1 سفيان فجري، كيف تتحكم السعودية في التيار السلفي في العالم العربي؟، على الرابط الإلكتروني :

تاريخ الاطلاع 19/04/2017، 17:30 http://www.france24.com/ar/2012

2 Ghadah Alghunaim, Conflict between Saudi Arabia and Iran: An Examination of Critical Factors Inhibiting their Positive Roles in the Middle East Nova Southeastern University NSUWorks p18

المبحث الثاني : محددات البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج.

المطلب الأول : دور الموقع الجيوسياسي لكل البلدين في التأثير على الصراع.

يعد العامل الجغرافي الإقليمي والحدود الدولية لدول محددا أساسيا لموقفها وسياستها الخارجية اتجاه محيطها الإقليمي والدولي.

تتمتع منطقة الخليج بأهمية كبيرة، نظرًا لموقعها الجيوستراتيجي الهام بين القارات القديمة الثلاث آسيا وأوربا وأفريقيا ونقطة التقاء التجارة الدولية بإشرافها على اثنين من أهم الممرات المائية في العالم ممر هرمز وممر باب المندب، إضافة لما يملكه من ثروات تؤثر على الاقتصاد العالمي، وتمثل كل من إيران والسعودية الثقل الأكبر في الخليج باعتبارهما اكبر بلدين في المنطقة لما تتوفران عليه من مقومات القوى الاقتصادية والبشرية والمساحة الكبرى

حيث تمتد إيران من الشمال جمهوريات آسيا الوسطى أذربيجا ن وأرمينيا وتركمانستان بطول يبلغ 1740 كم وتحدها من الشمال الغربي تركيا بطول حدود تبلغ 470 كم و أما من الغرب فيحداها العراق وبحدود طولها 1280كم وبنسبة في حين تحده من الشرق كل من أفغانستان وباكستان بطول 837كم و877كم لكل منهما على الترتيب.

وتتمتع إيران بموقع بحري استراتيجي تطل من خلاله على ثلاث مسطحات مائية هي بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وتبرز الأهمية الجيوسياسية لإيران في أنها تشرف على أكثر من نصف ساحل الخليج العربي وتتحكم في أهم ممر مائي في العالم مضيق هرمز والذي يمر من أكثر من 30 برميل من نفط إيران والمنطقة العربية يوما للعالم وتملك إيران حقول نفطية وغازية غير مطورة في شمال البلاد في بحر قزوين تجعلها ثاني اكبر بلد في العالم من ناحية الاحتياطات الغازية[1].

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا بين دائرتي حيث يحدها غرباً البحر الأحمر وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر وشمالاً

1 ياد عايد والي البديري، مرجع سابق، ص 344

الكويت والعراق والأردن وجنوباً اليمن وسلطنة عمان تشغل المملكة العربية السعودية أربعة أخماس شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع. وتشرف المملكة على واجهتين بحريتين خليج العرب في الجهة الشرقية و البحر الأحمر في

الجهة الغربية[1].

وتعتبر المملكة اكبر منتج نفطي في العالم بقدرة تفوق 10م برميل يوما تتركز اغلب حقول النفط في المملكة في المنطقة الغربية من المملكة على ضفاف الخليج العربي ولإن إيران تتحكم في مضيق هرمز فمملكة تحول حولي 5.5 مليون برميل من الجهة الغربية إلي الجهة الشرقية على سواحل البحر الأحمر لتنويع طرق النقل[2].

المطلب الثاني : تاريخ وطبيعة العلاقة الثنائية إيران والسعودية

أولا : ما قبل الثورة الإيرانية الإسلامية

أول اتفاقية رسمية بين الطرفين يعود تاريخها إلى سنة 1929، عندما وقع الطرفان اتفاقية الصداقة بينهما وتوجت بافتتاح أول سفارة إيرانية بمدينة جدة، وتلتها زيارة وفد سعودي يرأسه الأمير فيصل إلى طهران ، لقد كانت هناك رغبة لدى الملك السعودي في توطيد العلاقة مع إيران والتحالف معها آنذاك، إلا أن ذلك لم يكتب له أن يتحقق خصوصًا مع عدم رغبة الشاه رضا بهلوي في ذلك.

بدأت العلاقة في التوتر مع وقوع حادثة إعدام السلطات السعودية لحاج إيراني سنة 1943 بتهمة رمي القاذورات على الكعبة وشتم النبي والصحابة، وهو ما أثار احتقانًا كبيرًا لدى الإيرانيين وغضبًا سرعان ما تحول إلى قطيعة دبلوماسية دامت عامين، بعد ذلك

1 وزارة الخارجية، لمحة طبيعية للمملكة العربية السعودية، على الرابط الإلكتروني :

http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/Pages/default.aspx

2علي بن حسن التواتي، أهمية باب المندب لإمدادات النفط العالمية، على الرابط الإلكتروني :

http://okaz.com.sa/article/983184/ تاريخ الاطلاع 10/04/2017، 16:40

تواصل التوتر في الخمسينيات مع اعتراف إيران بإسرائيل كدولة وهو ما شكل خلافًا جديدًا مع السعودية؛ الأمر الذي دفع بالشاه الإيراني إلى محاولة تبرير موقف طهران، ثم عاد التوافق إلى العلاقات بينهما.

مع نهاية الخمسينيات تعززت العلاقات السعودية الإيرانية موازاة مع الخطر الذي شكّله نجاح ثورة الضباط الأحرار في مصر ووصول عبد الناصر إلى السلطة، وهو الذي عمل على تصدير ثورته للقضاء على الملكيات المجاورة ؛ واعتُبر سقوط الملكية المتوكلية في اليمن عام 1962 إنذارًا بقرب زحف الثورة نحو الممالك المتواجدة في المنطقة، فتحالفت إيران مع السعودية واعتبرت أن الخطر يتطلب تحالفًا وتعاونًا مشتركًا بين البلدين وهذا ما تحقق فعليًا، إذ أرسلت طهران قواتٍ إيرانية لحماية حدود السعودية بعد اجتياح عبد الناصر لليمن وقصف قواته الجوية مواقع إستراتيجية بها ، ومن أجل تعزيز التحالف المشترك ضد عبد الناصر، قام الشاه بهلوي بطلب الدعم من الأردنيين واستطاع إقناعهم بالانضمام للتحالف.

و قد كان تواجد الملك فيصل على عرش الملكية السعودية دافعًا كبيرًا في توطيد علاقات بلاده مع إيران، فقد كانت له زيارات لطهران أهمها في عام 1965 حيث سعى إلى ضمان استمرار التنسيق والتعاون العسكري مع السلطات الإيرانية للقضاء على زحف قوات عبد الناصر؛ وتعزز هذا التنسيق مع زيارة وفد إيراني للرياض عام 1966 للوقوف على آخر التطورات بالمنطقة وتقوية التفاهم المشترك حول القضايا التي تهم البلدين هذه المحادثات الثنائية، التي أثمرت تعاونًا مشتركًا شكّل تطورًا لافتًا في تاريخ العلاقات الإيرانية-السعودية، كانت وراء انسحاب قوات مصر من اليمن سنة 1967 بعد ما تكبدته الأطراف المتقاتلة من خسائر فادحة، وفي ديسمبرمن نفس العام زار الملك فيصل طهران رغبة منه في توثيق العلاقات بين البلدين، وألقى خطابًا في البرلمان الإيراني دعا فيه إلى تعميق التعاون والترابط بينهما، واتفق الطرفان على زيارة شاه إيران للرياض في العام التالي.

غير أن التوتر عاد إلى الظهور مجددًا مع انسحاب الإنجليز من البحرين سنة 1968 واستقبال الرياض زيارة الشيخ عيسى آل خليفة، وهو ما اعتبرته طهران اعترافًا سعوديًا بالمملكة البحرينية الجديدة، ووصل الأمر إلى حد تهديد إيران باجتياح البحرين واعتبارها تابعة لطهران، غير أن الرد السعودي كان شديد اللهجة، إذ رد الملك فيصل بأن أي هجوم[1] على البحرين سترد عليه الرياض عسكريًا.[2]

بسبب هذه الأزمة ألغيت زيارة الشاه التي كانت مقررة إلى الرياض وتبادل البلدان الاتهامات فيما بينهما، إلا أن العلاقات تحسنت مع نهاية العام بوساطة مغربية، وزار محمد رضا بهلوي الرياض بعد ذلك لإعادة التعاون الثنائي، استمرت العلاقات والتفاهم الإيراني-السعودي إلى أواخر السبعينيات حينما انهار نظام الملكية في إيران ونجحت الثورة وأعلن عن قيام النظام الجمهوري الإسلامي سنة 1979

ثانيا : ما بعد الثورة الإيرانية الإسلامية

تعد سنة 1979 حاسمة في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، فرغم تذبذب العلاقات الثنائية في ما قبل الثورة إلا أنها كانت في أغلب الفترات يغلبها التعاون والتنسيق المتبادل بحكم تشابه طبيعة النظام السياسي القائم في كلا البلدين آنذاك. إلا أن سقوط النظام البهلوي المونارشي وقيام نظام جمهوري ديني مكانه يستند على المرجعية الدينية الشيعية كشرعية للحكم جسّد بديلاً منافسًا للنظام القائم في السعودية المستند للمرجعية السلفية الوهابية، هذا ما أدى إلى قطيعة دبلوماسية مستمرة خصوصًا مع رغبة قادة الثورة الإيرانية في نشرها للإطاحة بالملكيات الخليجية وتعمق الصراع بتوالي خطابات المرشد الإيراني آية الله

1 ياد عايد والي البديري، مرجع سابق، ص 380
2 وليد بليلة، العلاقات الإيرانية السعودية بين التحالف والصراع على الرابط الإلكتروني :

http://ida2at.com/saudi-iranian-relations-between-the-alliance-and-conflict/ 13/04/2017 تاريخ الاطلاع

الخميني التحريضية ضد آل سعود وحلفائهم، وشكلت الحرب العراقية الإيرانية وموقف السعودية الداعم للعراق توتر للعلاقات بين إيران والسعودية حيث اعتبرت إيران دعم السعودية للعراق حربا عليها وتحول الصراع من السياسة إلى الاستعانة بالمرجعية الدينية في مهاجمة الطرفين فيما بينهما ، وقد كان الحج أهم موقع في التوتر الثنائي، وافتعلت أزمات متكررة في مواسم الحج سواء في سنة 1986 و 1987 و 1988 وآخرها حادثة تدافع منى سنة 2015.

ومع بداية سنة 2016، شهدت العلاقات الثنائية تصعيدًا في التوتر والصراع حينما أقدمت السلطات السعودية في يناير/كانون الثاني على إعدام 47 شخصا من بينهم أربعة سعوديين شيعة أبرزهم عالم الدين الشيعي المعارض للنظام السعودي نمر النمر، وخلفت هذه الحادثة غضبًا واسعًا لدى الشيعة في الخليج وإيران على الخصوص، حيث هاجم محتجون إيرانيون مقر السفارة السعودية بطهران وأدانت الحكومة الإيرانية عملية الإعدام.
ولم يمضِ وقت طويل حتى أعلنت ال سعودية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وشهد التوتر أوجه من خلال الاتهامات والتهديدات المتبادلة التي ترجمت إلى صراع في اليمن وسوريا.

أصبح الخليج رقعة صراع بين القوتين الإقليميتين عبر التدخل العسكري في شئون دول تعيش فوضى وحروب أهلية، كما هو الشأن في العراق وسوريا واليمن وقبلهم لبنان، زيادة على تمويل الميليشيات والجماعات المتحالفة مع كلا الدولتين وهو ما ما يسمي حرب بوكالة[1].

1 أحمد عردوم، الصراع السعودي – الإيراني وأثره على اليمن، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني مارس لسنة2017 المركز الديمقراطي العربي.

المطلب الثالث : توازن القوى الإقليمي في الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003

أولا : توازن القوي وتأثيره على الصراع

يعكس مفهوم توازن القوى حالة تعادلية بين قوتين متضادتين أو أكثر، ويحكم في ما بينها قدراً من الترابط، الذي قد يؤدي إلى الاستقرار النسبي؛ أما اختلال توازن القوى فيشير إلى الحالة غير المستقرة بين دولتين أو أكثر حين يقحم أو يتم إدخال عنصر التحدي أو عنصر التهديد أو الاجتياح العسكري، فيؤدي ذلك بالحالة إلى عدم الاستقرار. ومن خصائص توازن القوى (التكافؤ)، الذي يتعامل مع المتغيرات بالقدر الذي قد يكفل الإبقاء على الاستقرار النسبي، كما تتداخل أبعاد هذه الخصائص من حيث بناء القوة وتحديد أنماطها وسلوكها وقدرتها التقيمية للتحديات والمخاطر الناجمة عن المتغيرات ؛ فقد يختل التوازن بفعل حالتين، الأولى حين يحصل فراغ القوة، أو فراغ الأمن ؛ والثاني حين يضعف عامل الردع أو يختفي لأي سبب كان، ومنها المتغيرات التي تفرض أجندتها على تلك الحالة.[1]

ثانيا : الاحتلال الأمريكي للعراق 2003

دخل العراق عام 2002 ضمن الاستهداف الأمريكي بعدما تم ضمه ضمن ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية بمحور الشر والاستعداد لاستهدافه عسكريا، بحيث جاء ذلك في خطاب الرئيس جورج بوش الابن أمام الكونغرس الأمريكي في جانفي 2002، الذي وصف فيه كل من إيران وكوريا الشمالية والعراق الأضلع الرئيسية لمحور الشر.

وقد ظلت الإدارة الأمريكية آنذاك تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمضمون قرار مجلس الأمن رقم 1441 الصادر عام 2002 وبأنه سيواصل عمليات الخداع والإخفاء،

---

1 موسوعة مقاتل الصحراء، نظرية توازن القوى و توازن المصالح، المبحث الأول : أسس توازن القوى على الرابط الإلكتروني :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec03.doc_cvt.htm

* القرار 1441 : صدر عن مجلس الأمن في نوفمبر 2002 ، وقد إعتبر بمثابة الفرصة الأخيرة للإستكمال عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وقد كان هذا القرار بديلا عن مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة لأمريكية يتضمن فقرات تسمح لها بتنفيذ هجوم تلقائي ضد العراق في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش.

لذا جاءت مطالبة التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية بإسقاط نظام الحكم في العراق.

ومنه بدأ الغزو الأمريكي البريطاني للعراق يوم الخميس 20 مارس 2003، وكان بدون غطاء من الشرعية الدولية، وبمعارضة معظم دول العالم وفي مقدمتها الدول الثلاث دائمة العضوية فرنسا وروسيا والصين، أقدمت الإدارة الأمريكية على كارثة اختلال التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي بوجه خاص، والمنطقة العربية على وجه العموم، حين اندفعت إلى إسقاط النظام الوطني في العراق وتدمير الدولة العراقية، وشلت دورها الإقليمي[1].

ومنه يرى الطالب أن الاحتلال الأمريكي للعراق وإنهاء نظام صدام حسين له بالغ الأثر على معادلة التوازن الإقليمي، لأن العراق كان يمثل محورا جيوسياسيا إقليما فعالا ساهم في بناء التوازن الاستراتجي المستقر في المنطقة الخليج حيث انكشفت دول الخليج العربي أمام التفوق العسكري الإيرانية في المنطقة وتمدد النفوذ الإيراني في العراق الذي يمثل حدودا شماليا للمملكة العربية السعودية مما فرض على المملكة العربية السعودية أن تلعب الدور العراقي السابق في التصدي لنفوذ الإيراني فدخل البلدين في صراع غير مباشر أو ما يسمي بالحرب الباردة.

1 سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: (مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم درجة السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن2008 ص48

خلاصة الفصل :

يشكل الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج صراعا جيوسياسيا إقليمي بين نظامين مختلفين فنظام الإيراني نظام تيوقراطي أي جمهورية دينية والنظام السعودي نظام ملكي يستند لمشروعية المؤسسة الدينية وتوثر البيئة الإقليمية في منطقة الخليج على منحى هذا الصراع ومستوياته خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط النظام السابق وخروج العراق من توازن القوي في منطقة الخليج ويأخذ الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج عدت أبعاد منها ماهو سياسيا واقتصاد ودينيا ويأخذ الصبغة الطائفية يهدف الطرفين المتصارعين للسيطرة أو الحصول على نصيب أو دور في سياسات المنطقة.

الفصل الثالث:
الصراع الإيراني السعودي النموذج اليمني.

المبحث الأول : أهمية اليمن في الإستراتجية الإيرانية والسعودية.

الأهمية الإستراتجية لليمن : تقع اليمن في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية بين السعودية وسلطنة عمان، وتشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي ؛ يبلغ طول الشريط الحدودي بين اليمن والسعودية قرابة 1,458 كم و 288 كم مع عُمان من جهة الشرق ،تطل اليمن على البحر الأحمر وبحر العرب ويبلغ طول الشريط الساحلي لليمن 2500 كم، باب المندب، هو مضيق أو ممر مائي، ويعتبر همزة الوصل مابين البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب يقع باب المندب على الحدود البحرية لكل من اليمن وأريتريا وجيبوتي، عرضه حوالي 32 كيلو متر، وينقسم المضيق إلى قناتين تفصلهما جزيرة بريم اليمنية، فالقناة الشرقية تسمى " باب اسكندر" يبلغ عرضها 3 كلم ويبلغ عمقها 30 م، والقناة الغربية تسمى " دقة المايون" يبلغ عرضها 25 كم وعمقها 310 م، كما يوجد بالقرب من الساحل الإفريقي جزر الأشقاء السبعة وهي جزء صغيرة[1].

خريطة توضح الجمهورية اليمنية

المصدر : http://www.alalam.ir/news

1 شبكة مولانا، على الرابط الإلكتروني : http://maulanasonson.blogspot.com/ تاريخ الاطلاع 10/04/2017

المطلب الأول : البعد الاستراتجي لليمن بالنسبة لإيراني.

أولا : الأهمية الإستراتجية لليمن بالنسبة لإيران

ترى إيران نفسها كقوة فاعلة في الخليج العربي لي ما تملكه اقتصادية وعسكرية، وتخوض إيران صراعات مختلفة في منطقة الخليج ويعتبر اليمن جزء منها ويعتبر كورقة إيرانية لتهديد المصالح الخليجية السعودية وورقة مساومة في حال أي مفاوضة بشان العراق وسوريا والأزمة في المنطقة

ثانيا : أهمية الممر المائي باب المندب

وتشكل اليمن أهمية كبرى بالنسبة لإيران للضغط على دول الخليج، والمملكة العربية السعودية بالأخص لاعتبار أن اليمن يمثل عمقا استراتجيا للمملكة ومجال حيويا لها، كقوى إقليمية يجب إضعافها لضمان انتشار النفوذ السياسي والعسكري لإيران، هذا بالإضافة إلى جذب تركيز القوى الإقليمية في النزاع اليمنى لكي تتمكن من تعزيز موقفها في العراق وسوريا، حليفتيهما الأبرز في المنطقة .

ثالثا : العامل الاقتصادي

التواجد الإيراني في اليمن غير مكلف على عكس التواجد في كل من سوريا والعراق، بل على العكس فهو مربح بالنسبة لها، حيث قرب اليمن الجغرافي يسهل لها التدخل السريع ويخفض تكاليف شحن الأفراد والمعدات للفصائل الانقلابية في اليمن، ويتيح لها أيضًا شحن بعض الموارد الطبيعية أو الأفراد إلى طهران بأقل تكلفة ممكنة[1].

رابعا : العامل الديني (الطائفي)

وتشير الصحيفة إلى أن أحد أكثر الطرق التي تستعملها إيران في بسط نفوذها في المنطقة هو خلق الانشقاقات داخل البلدان ودعم أحد تلك الفصائل لبسط نفوذها وأحكام تدخلها في داخل تلك البلدان، على غرار حزب الله في لبنان وبعض المجموعات الشيعية في العراق[2].

1 Marissa Allison, U.S. AND IRANIAN STRATEGIC COMPETITION : Saudi Arabia and the Gulf States, CENTR FOR STRAEGIC, INTERTIONAL STUDIES, December 6, 2010

2 أحمد عردوم، مرجع سابق ص 55

المطلب الثاني : البعد الاستراتجي لليمن بالنسبة للسعودية

أولا : الأهمية الإستراتجية لليمن بالنسبة لسعودية

تختلف وتتنوع أهداف السياسة الخارجية لأي دولة تجاه الدول الأخرى وذلك نظرا للاختلاف في تركيبة الدولة، سواء من حيث موقع الدولة أو قدراتها أو ايديلوجيتها وتنطلق السياسة السعودية اتجاه الجمهورية اليمنية من مجموعة من المحددات التي تشكل توجهات ومنطلقات للسياسة السعودية في اليمن

ثانيا : أهمية الممر المائي باب المندب للملكة العربية السعودية

ارتبطت أهمية باب المندب بأهمية نفط الخليج العربي، حيث أن ناقلات النفط العملاقة تمر من خلاله باتجاهين حيث تمر أكثر من 21000 قطعة بحرية سنويا أي معا يعادل 57 قطعة في اليوم الواحد، وإذا تم إغلاقه لأي سبب سيؤدي إلى أضرار كبيرة على الحركة التجارية العالمية بالأكمل، لأنه سيمنع وصول ناقلات النفط من دول الخليج إلى قناة السويس وخط سوميد الذي ينقل من خلاله النفط من البحر الأحمر غلى البحر المتوسط، وهذا يجعل الناقلات تأخذ مسارا آخر وهو الإبحار من الجنوب إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب قارة أفريقيا لتصل إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية وهذا سيؤدي إلى تكاليف باهظة وبالتالي سيؤدي إلى خسائر كبيرة لدول الخليج وبالأخص للمملكة العربية السعودية لأنها أكثر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم واقتصادها يعتمد على النفط بشكر كبير[1].

ثالثا : العمق الاستراتيجي

تمثل اليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية عمق استراتيجي نظرا للتقارب الجغرافي بين الدولتين التي ترتبط بشريط حدودي بري طويل وثلاثة منافذ رئيسية ونظرا للتقارب الجغرافي والثقافي والامتداد التاريخي بين اليمن والسعودية وما تمثله اليمن من أهمية

1 Daniel J. Dzurek, Parting the Red Sea : Boundaries, Offshore Resources and Transit, International Boundaries Research Unit, MARITIME BRIEFING, Volume 3 Number 2

إستراتيجية بالنسبة للسعودية فان الأخيرة تنطلق في توجهاتها تجاه اليمن من مقولة أن أمن اليمن من أمن المملكة وأن تطور الأحداث في الساحة اليمنية ينعكس وبشكل مباشر على السعودية، ومن هذه المنطلقات تسعى المملكة العربية السعودية إلى التأثير في القرار اليمني بما يتلاءم مع سياستها وبما يخدم مصالحها لذلك فإنها تسعى بكل ما أوتيت من قوة لان تأثر في القرار اليمني وباستخدام كافة الوسائل الممكنة وكان أخر هذه الوسائل هي الأداة العسكرية، حيث كانت في السابق تستخدم التغلغل داخل النظام السياسي اليمني من خلال الارتباط ببعض الشخصيات القبلية والتنظيمات السياسية والدينية سواء داخل السلطة أو المعارضة ويعود الاهتمام السعودي باليمن لعده أسباب أهمها أن اليمن يعتبر الفناء الخلفي للسعودية لذلك من الطبيعي أن تتأثر السعودية بالإحداث الداخلية وعدم الاستقرار فيه نتيجة القرب الجغرافي بين البلدين[1].

رابعا : مجال حيويا

لا يمثل اليمن مجرد جار عربي للسعودية ، ولكن الاعتبارات السكانية والحدودية تجعله الجار الأكثر حساسية للمملكة فالسعودية تتعامل مع اليمن من خلال تلك الاعتبارات السكانية والحدودية حيث تعتمد اليمن على العمالة اليمنية بنسبة كبيرة ولا تستطيع التخلي عن تلك العمالة لأنها تعرف نتائج ذلك القرار ، وانطلاقا من تلك الاعتبارات فان المملكة العربية السعودية تنطلق في سياستها في اليمن من المقولة الشائعة التي يرجعها الكثير إلي مؤسس الدولة السعودية وهي أن لا تبقى اليمن قوية ولا ضعيفة بحيث أنها في الحالتين تؤثر على المملكة ، كما يرى ذلك صناع القرار في السعودية ، وتمتلك السعودية أهداف كثيرة أكثر من أي دولة أخرى وإجمالا فهي تسعى إلى أن يكون لها اليد الطولا في اليمن من خلال التأثير في صنع القرار اليمني ، ومحاولتها أن من يصل إلى السلطة يكون تحت نفوذها وقد عبرت عن ذلك في ما قامت به من تدخل عسكري بهدف إعادة شرعية الرئيس هادي كما تزعم[2].

1 أحمد عردوم، مرجع سابق 60
2 أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصرع اليمني 2011-2016، المركز الديمقراطي العربي

المبحث الثاني : أدوات الصراع الإيراني السعودي في اليمن

المطلب الأول : الأدوات السياسية والأمنية

1 -**أدوات الصراع العقائدي :** إن أخطر ما في الأزمة اليمنية، في ظل الصراع الإيراني السعودي، هو تحولا الصراع السياسي في اليمن إلى صراع طائفي، ومما لاشك في أن الصراع كان ذا بعد سياسيا ستخدم الإسلام فيه ليكون محفزاً ومستقطباً.

وهذا الصراع إذا اشتعل، في ظل الأزمة الأمنية و السياسية الحادة التي تمر بها البلاد، فضلا عن غياب شبه كامل للدولة ومؤسساتها، فلن يكون بإمكان أحد السيطرة عليه، ولن تتوقف تداعياته على اليمن فقط، بل سينتقل لهذا الصراع الطائفي إلى خارجا اليمن.

فبالنسبة لإيران نستطيع أن نقول بأن المشروع الإيراني يقوم على قاعدتين :
القاعدة الأولى : قومي «فارسي» إحياء لأمجاد فارس، وقيام قوة عالمية مناظرة للولايات المتحدة والغرب.

ويتجلى الجانب القومي الفارسي في عدم السماح بغير اللغة الفارسية، فلا يسمح لعرب الأهواز مثلاً بتعليم أبنائهم اللغة العربية.

القاعدة الثانية : طائفي «شيعي» لاستقطاب الشيعة العرب واعتبار المشروع شيعياً[1].

ما بالنسبة لسعودية فالوهابية تشكل لأساس الشرعية السياسية و الدينية للنظام السعودي، من خلال الدور الذي تلعبها لمؤسسة الدينية في توفير الإطار الشرعي والإيديولوجي لآل سعود في ممارسة السلطة.

ويهدف التحالف بين آل سعود والمؤسسة الدينية في العربية السعودية إلى حماية اللحمة الداخلية في المملكة والاحتماء من متطلبات الاصلاح والديمقراطية والحريات.

1 عبد العزيز فرحانن الريس، تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن و انعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 97-98

2- الأدوات المالية : يتركز الدعم السعودي لقبائل حاشد و بكيل كبرى قبائل اليمن، وهو ما يلخص موقف مشايخ القبائل الذي جاء بالشكر و العرفان إلى دورا لمملكة العربية السعودية و دعمها المتواصل لليمن[1].

ولا يخفى على احد دور السفارة الإيرانية في توفير المال للحوثيين لمواصلة القتال.

3- الأدوات الإعلامية : دخلت الحرب الإعلامية بين السعودية و إيران منعطفا جديدا مع زيادة حدة المعارك بين القوة السعودية والمتمردين الحوثيين، فوسط الحرب "الباردة" التي تعيشها العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، كان للإعلام دورا لأهم و الأبرز من خلال التلفيق و"الشيطنة"

وتجتهد السعودية منذ سنوات لإيقاف هذا المد الإعلامي المحرض لذي تمارسه إيران عبر دعم مؤسسات ناطقة بالعربية؛ مثل : العالم، والمنار ذات الهوية اللبنانية، ووكالاتها الناطقة بالعربية، وغيرها الكثير.

ولمواجهة الإعلام الإيراني على جميعا المنصات،أطلقت وكالة الأنباء السعودية (واس) قناة ناطقة باللغة الفارسية في تطبيق " تلغرام"[2].

4- الأدوات الاستخباراتية : تسعى إيران من خلال تكثيف عمليات التجسس في اليمن إلى تكوين بيئة اجتماعية وسياسية ملائمة لتوجها في المنطقة،والترويج لمشروعها

وتنظر إيران إلى التجسس على اعتبار أنه سلاح فعال يوفر عليها الكثير من الجهد والوقت والمال، لنشر أفكارها وتصدير مشروعها الذي لا تكف عن الترويج له بكل الوسائل الممكنة.

1 سماء الهمداني و آخران، أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية (مؤسسة فريدريش إيبرت) بالتعاون مع منظمة سيفرورلد، ورقة سياسات رقم 2 - جويلية 2015

2خالد الجيوسي، السعودية تقرع "طُبول الحرب" الإعلامية ضد إيران على الرابط الإلكتروني :
http://www.addiyar.com/article تاريخ الاطلاع 13/04/2017، 10:20

بدورها نشطة المخابرات السعودية في جمع المعلومات، وتجنيد اليمنيين ضد الحوثيين[1].

المطلب الثاني : الأدوات الاقتصادية

لم تعد المواجهات الدولية والصراعات تقتصر على الجانبين السياسي والعسكري وحسب، بل بات السلاح الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية اليوم اشد فتكا في المواجهة بين الدول، وتلجأ الدول لاستخدام سلاح الاقتصاد لإجبار الدول على تقديم التنازل على صعيد السياسة.

ولم يشذ التنافس السعودي- الإيراني على اليمن عن القاعدة؛ ولا يخفى على احد الحرب النفط التي تقودها السعودية على إيران وحلفائها والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط

وقد كانت إيران من بين الدول التي تأثرت من تهاوي أسعار النفط، وتأثرت خزينتها بشكل بالغ، وهي فتعتزم زيادة إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يومياً فيما بعد العقوبات، وبمقدار 500 ألف برميل أخرى يوميا.
إن العنصر الأكثر أهمية في الصراع بين القوتين الإقليميتين هو الاقتصاد، فالسعودية تفضل مواجهة إيران في الساحات التي تملك فيها ميزات كبرى، ومنها سوق النفط، وبالرغم من أن سعر النفط في أدنى مستوى له منذ 11 عاما، فإن السعودية و حلفائها من الدول الخليجية الأخرى لا يزالون مستمرين في ضخ كميات كبيرة من النفط في الأسواق. في المقابل، فإن إيران لا تستطيع الإقدام على مثل هذه الخطوات في ظل ارتفاع مستوى التضخم والبطالة في البلاد، اللتان تبلغان على التوالي 16.2% و10.4%، كما أن سعر النفط يجب أن يكون في إيران أعلى منه في السعودية من أجل تحقيق التوازن في الميزانية[2].

السعر المنخفض للنفط يجعل تحقيق هذه الأهداف الإيرانية في اليمن أمرا صعبا، يضاف إلى ذلك أن تكاليف استخراج النفط في إيران أعلى، فاستخراج برميل من النفط يكلف السعودية 14 دولار في حين يكلف إيران 30 دولارا، أي أكثر من الضعف.

1 عامرالعمران، الاقتصاد : سلاح السعودية في وجه إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ص 10
2 نفس المرجع ص 12

ولا يمكن إغفال ان السعودية في الصراع الاقتصادي بحاجة الى دول الجوار ، فالعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين متواضع، وتشير بيانات ان حجم التبادل التجاري يبلغ بينهما 500 مليون دولار، تُظهر المؤشرات أن الميزان التجاري بين البلدين حقق في الفترة بين عامي 1996 و1999 فائضًا لصالح السعودية مقداره 579.6 مليون ريال عام 1996، انخفض بمعدل 58.8% عام 1997، ليسجل 238.3 مليون ريال. وشهد عام 2001 تخفيض السلطات السعودية رسومها الجمركية من 12 إلى 5%، ما أدى إلى إرتفاع التبادل التجاري المباشر مع إيران، أما في العام 2007 فوصل حجم التبادل بين السعودية وإيران ذروته حيث وصل إلى 3.76 مليار ريال.

إن النفط السعودي كان سلاحاً فعالاً في عدد من الأحداث الفارقة، فقد لعب دوراً في حسم الخلاف مع إسرائيل عام 1973، وكان سبباً في إضعاف شاه إيران الأمر الذي استغله غريمه الخميني بعد ذلك، كما أن النفط السعودي كان تدشيناً لسقوط الاتحاد السوفيتي ابتداء من العام 1985 كما أنه بصورة عامة كان سبباً في بروز تيار الإسلام السياسي.

فسلاح النفط يظل مؤثراً منذ بدأ استخدامه المرة الأخيرة منذ أواخر عام 2014 حيث حقق أهدافه في توجيه ضربات موجعة لإيران ولكن الفارق أنه خرج عن السيطرة هذه المرة بنزوله تحت حاجز 60 دولاراً ما أصبح تهديداً حقيقياً للسعودية ودول الخليج الأخرى إضافة إلى عدد من منتجي النفط العالميين[1].

المطلب الثالث : الأدوات العسكرية

يبدو من كل ما تقدم، بأن سياقات التطور للحياة السياسية اليمنية مرتبط أساسا بعوامل داخلية تارة، وأخرى

خارجية تارة أخرى ألقت بظلالها على بنية النظام السياسي وتوجهاته

وقد كان العامل الخارجي المتمثل بالدور السعودي و الإيراني حاضرا في التطورات السياسية التي جرت في اليمن في السنوات الاخيرة و تجلى ذلك

1 عامرالعمران، مرجع سابق ص 12

في اختلال المعادلة السياسية في هذا البلد نتيجة الضغوط الممارسة من الأطراف الخارجية على الفاعلين في الساحة السياسة اليمنية

1- الأدوات العسكرية السعودية في اليمن

قامت السياسة العسكرية السعودية في اليمن بعد أنطلق عاصفة الجزم على تحالف أطلق عليه "المقاومة الشعبية" وهي تتكون من جماعات من القوي في ظل غياب الحكومة المركزية في صنعاء و الانهيار الكلى للمؤسسات الدولة.

أدى الدعم المالي والعسكري السخي من قبل التحالف التي تقوده المملكة العربية السعودية لالتحام هذه القوى المقاومة مؤقتاً، رغم تباين أهدافها ودوافعها لمواجهة الحوثيين، إلا أن وجود خصم مشترك قلل من ظهور خلافات معمقة في الإيديولوجية و الأهداف في أوساط هذه الجماعات للعلن وفي حقيقة الأمر، وبالرغم من مناهضة المقاومة الشعبية للحوثيين، إلا أن أحد القواسم المشتركة التي تجمع بين مكونات المقاومة الشعبية أن لا أحد منها يتعامل مع عودة حكومة الرئيس هادي عبد ربه الموالية لسعودية كأولوية بالنسبة ل ه، ، ولكن في نفس الوقت فإن ذلك يمثل صعوداً متزايداً لمليشيات لامركزية في معظم أنحاء اليمن، وهذا يمثل خطراً كبيراً لأي تسوية سياسية محتملة يتم السعي من خلالها إلى إستعادة شرعية وسلطات الحكومة المركزية. ويمكن تصنيف المقاومة الشعبية إلى ثلاثة أصناف :

أولاً : الجماعات الطائفية أو ذات الدوافع الدينية وتتكون هذه الجماعات من التيار السني وبشكل كبير السلفي منها والذين هم على خلاف كبير مع الحوثيين لأسباب أيديولوجية-دينية، إضافة إلى حزب الرشاد (سلفي) الذي نشأ مؤخراً. كما يوجد أيضاً بعض المقاتلين المتشددين والمنتميين إلى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وفرع الدولة الإسلامية في اليمن والذين يقاتلون من أجل تأسيس الخلافة الإسلامية.[1]

1 سماء الهمداني و آخران، أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية (مؤسسة فريدريش إيبرت) بالتعاون مع منظمة سيفرورلد، ورقة سياسات رقم 2 - جويلية

ثانيا : جماعات الحراك الجنوبي والتي تعتبر القوة الأكبر في الجنوب وتتكون من العديد من الحركات الجنوبية والانفصالية والتي تقاتل بهدف استعادة دولة الجنوب وفك الارتباط مع الشمال بموجب الوحدة بينهما التي قامت في العام 1990.

ومع انطلاقة ونجاح عملية السهم الذهبي والتي كُللت بإخراج الحوثيين والقوات الموالية لصالح من مدينة عدن وقاعدة العند الجوية في محافظة لحج، أحرز الحراك الجنوبي خطوات هامة نحو تحقيق هدف إعادة تأسيس مدينة عدن كعاصمة لجنوب اليمن، ونظرا لطموحيهما المختلفين، فإنه من الممكن أن يتصارع الحراك الجنوبي والانفصالي مع الجماعات ذات الدوافع الدينية من المقاومة الشعبية

ثالثا : القوى القبلية في كل من تعز وإب والبيضاء ومأرب والجوف والذي يحاربون ضد هيمنة الحوثي على مناطقهم وللحصول على المزيد من الحكم الذاتي، ويتكون هذا الصنف بشكل كبير من الموالين لحزب الإصلاح تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن، ويحارب في صف واحد من أجل يمن فدرالي[1].

2- الأدوات العسكرية الإيرانية في اليمن

سعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتحرك الفعلي و الجاد نحو دول النظام الإقليمي العربي بوجه عام، ودول الخليج العربي المجاورة بوجه خاص وذلك من خلال توجهاتها التي قامت برؤية المذهب الشيعي عند العرب كولاء سياسي محتمل لإيران كدولة، وبدأت بالتثقيف عنه سواء للحركات السياسية ذات الطابع الديني، أو للأسرى من الجنود الشيعة العراقيين أبان الحرب العراقية – الإيرانية، أو من خلال الزيارات التي يؤديها العرب من أبناء المذهب الشيعي للأماكن المقدسة في إيران، أو عبر الإغراءات المتعددة الأشكال للشيعة الكويت و البحرين و السعودية و اليمن[2] و هو ما يهمنا على وجه التحديد.

1 سماء الهمداني و آخران، مرجع سابق ص 20
2عزمي بشارة العرب وإيران (مراجعة في التاريخ والسياسة) ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، الطبعة الأولى، سنة النشر 20112 ص 20

ففي مطلع تسعينيات القرن الماضي نشطت السفارة الإيرانية في صنعاء في عملية إعادة إحياء "الزيدية" التقليدية. ونظّمت السفارة الإيرانية آنذاك زيارات للمسئولين فيها إلى محافظة صعدة للإشراف على تنظيم بعض العناصر اليمنية وتدريبها على العمل التنظيمي.

وسعى العلامة بدر الدين الحوثي بعد عودته من إيران التي لجأ إليها بعد حرب 1992، إلى تمكين نجله حسين من قيادة التنظيم الذي تأسس قبل عودتهما إلى اليمن؛ وكان يسمى آنذاك "تنظيم الشباب المؤمن" و بعد فترة تمكن حسين من الإطاحة بمحمد يحيى عازن أمين عام التنظيم، ليكون هو المسئول الأول في التنظيم، وسار به في مسارات أقرب ما تكون إلى الأدبيات الخمينية منها إلى أدبيات الزيدية التقليدية ، وقد كان لإيران دور بارز في دعم "تنظيم الشباب المؤمن"، مادًّيا وسياسيًّا.

وتشير العلاقة المتينة بين الحوثيين وحزب الله اللبناني إلى أن نشأة الحوثيين وحزب الله بآلّية تكاد تكونوا حدة، وللأهداف ذاتها.

أتبعت إيران مجموعة من الإجراءات قبل قيام الحركة الحوثية بشكلها النهائي، فكان من أبرز تلك الإجراءات الآتي :

- اعتماد مشروع تصدير الثورة عبر التحرك الجاد لتجاوز حالة عدم التوافق بين المذهب الاثني عشري و المذهب الزيدي، فشرعت بتنفيذ مشروع التقارب بين المذهبين مستغلة العلاقات الجيدة مع اليمن التي باركت الثورة الإيرانية فكان أول تحرك في عام 1982 على شكل آراء و أفكار فردية متأثرة بالثورة الإيرانية ثم نشرها في صعدة.

- إنشاء معهد في صعدة لتدريس الأفكار المتعلقة بالثورة الإيرانية و هو ما أثمر بعد ذلك عن حزب الحق[1].

1 الزهيراي، أبوبكر مرشد فازع، التوجهات الإيرانية في المنطقة وأثرها على الأمن القومي، الطبعة الثانية، مكتبة مركز الصادق، ص96

- تشكيل أول نواة لاتحاد الشباب في مدينة صعدة عام 1986، وكان للسفارة الإيرانية دور كبير فيمّد هذا التنظيم بالأطر التنظيمية و المحتوى الفكري والثقافي.

المبحث الثالث : مستقبل الصراع السعودي الإيراني في اليمن.

أن التغيرات الإقليمية التي تشهدها منطقة الخليج تنعكس بالدرجة الأولى على شكل الصراع القائم بين أهم قوتين وبالتالي فهي ترسم خطوطه الحالية والمستقبلية ونتطرق في هذا المبحث لوضع سيناريوهات مستقبلية بخصوص هذا الصراع في اليمن وما سيؤول إليه في ظل هذه التطورات لذا فالتساؤل الذي يفرض نفسه ألان:ماهو مصير أزمة اليمن في ظل الصراع السعودي الإيرانية وقمنا بوضع ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل الصراع السعودي الإيراني في اليمن وذلك بناءا على عدة معايير كتالي :

المطلب الأول : سيناريو استمرار الصراع السعودي الإيراني في اليمن.

يقوم هذا السيناريو على فرضية بقاء ما يسمى بالحرب الباردة بين السعودية وإيران فبالنظر إلي طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية على مدار العصر الحديث ، نجد إن الطابع الغالب عليها هو صفة الحرب الباردة وهو الأمر المرشح للحدوث خلال الفترة القليلة القادمة ويقوم هذا السيناريو على المؤشرات التالية :

1- رغبة إطراف الصراع في الاستمرار والتوسع فيه لتوفر الإمكانات الأزمة لهذه المواجهة

2- في ظل توازن القوى النسبي يبقى احتمال نشوب حرب مباشرة بين الطرفين أمر بعيد نسبيا لكن الحسم العسكري للمعركة في اليمن غير وارد لعدت أسباب منها صعوبة المعركة البرية ضد مليشيات ووحدات جيش عبد الله صالح التي خبرة حرب العصابات والطبيعة الوعرة.

3- استمرار إيران في تأليب وتحريض الأقليات الشيعية في دول الخليج وخصوصا في الجهة الغربية للملكة والبحرين.

4- استمرار المملكة العربية السعودية ودول الخليج في ضخ كميات كبيرة في سوق النفط رغم تدني أسعاره، مما يؤثر على أسعار النفط ويفوت على إيران الاستفادة من أموال النفط لتدارك التأخر الاقتصادي الناجم على الحصار.

5- استمرار إيران في تهريب تزويد مليشيات الحوثي وعلى عبد الله صالح بسلاح رغم الحظر والحصار على اليمن.

المطلب الثاني : سيناريو تصاعد الصراع السعودي الإيراني على اليمن

يقوم السيناريو على فرضية حدوث تصادم في المصالح لدرجة الخروج من الحرب الباردة إلى حافة المواجهة نتيجة التناقض الاستراتجي والسياسي والمذهبي الواضح بين مصالح كلا البلدين في المنطقة واليمن تحديدا مما قد يؤدي إلى تفاقم الصراع بينهما في ظل ما شهدنه المنطقة في أزمة البحرين واليمن :

1- استمرار إيران في تطوير برنامجها الصاروخي المهدد لأمن دول الخليج والمملكة تحديدا وكذلك استمرار التسلح الخليجي.

2- استمرار إيران في فكرة تصدير الثورة لدول الخليج ودعم الخيلاء الإرهابية المسلحة مما يهدد استقرار دول الخليج.

3- حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين البلدين أمر مستبعد جدا وهذا وذلك التزامات إيران في عدة جبهات في سوريا والعراق وغيرها.

4- دعم إيران مليشيات الحوثي بأسلحة وصواريخ نوعية تهدد العمق والمراكز الحيوية السعودية نقل المعركة للملكة.

5- التحالف العسكري السعودي السوداني ودعم المملكة السعودية للجيش السوداني بأسلحة ومشتريات حربية والمناورات المشتركة في الحدود العراقية السعودية والمناورات البحرية في البحر الأحمر قرب اليمن ترسل رسائل استعداد للموجهات قادمة .

6- فشل مفاوضات الكويت برعاية الأممية في إيجاد حلول للازمة اليمنية واشتعال كحل المواجهة أخير لليمن إلي أن ينتصر طرف من الأطراف.

المطلب الثالث: سيناريو تراجع الصراع السعودي الإيراني على اليمن.

يقوم هذا السيناريو على فرضية جنوح طرفي الصراع السعودية وإيران لاتفاق سياسي قائم على رؤية مستقبلية لحجم الخسائر التي يتكبده كلاهما وبتالي وصول البلدين إلى تفاهمات مشتركة تراعي مصالح البلدين ترتكز على اقتسام النفوذ والمصالح وتحديد مفهوم موحد للإرهاب والتفرغ لمحاربة الإرهاب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة .

1- في حالة تهديد المصالح الغربية والصين والقوى الكبرى في الخليج إمكانية تهدية الصراع تصبح جد واردة لما للخليج من أهمية إستراتجية للاقتصاد العالمي.
2- تعاون البلدين في أطار منظمة الدول المنتجة للنفط على الحفاظ على أسعار وكميات النفط ويعزز جؤ الثقة بينهما ويخدم مصلحة البلدين وشعوب المنطقة.
3- التعاون بين الرياض وطهران في أدارة المفاتيح الجيوسياسية للمنطقة يسهم في تحقيق نوع من الأمن الجماعي للخليج ويحفظ الدور الإقليمي لهما.
4- تحديات مرحلة النفط الرخيص الذي يعد مصدر دخل البلدين والأزمات التي يعنيها داخليا مما يسهم في انخفض حدة الصراع نتيجة تدهور قدرات البلدين النفطية.
5- وصول الأطراف المختلفة لحل للازمة اليمنية في أطار تسوية شاملة تعيد لليمن الدولة الوطنية وتحفظ الاستقرار له ويحتكر السلاح الثقيل لنظام فقط.
6- انخفاض حدة التسلح ومشتريات السلاح وتطوير البرامج الصاروخية من الطرفين من شانه أن يعطي جو الهدوء للمنطقة.
7- احتمال تغير في القيادة الإيرانية برحيل الخميني وبروز قيادة أخرى تسهم في انخفاض حدة الصراع.

بكل الوسائل لتحقيق أهدافها وزيادة نفوذها وبروزها كقوة إقليمية ، وفي اليمن فان إيران حاضرة وتستخدم وسائلها المتعددة الخفية والظاهرة فهي تحاول استمالة واستعطاف بعض

فئات الشعب اليمن بأنها تقف إلى جانبها في حروبها التي تخوضها لتحقيق سيادتها واستقلالها ومن خلال وسائلها الإعلامية

خلاصة الفصل

- التدخل السعودي السلبي في الأزمة اليمنية بعد الثورة الذي لم يراعي ألا المصلحة السعودية أوصل الدولة اليمنية ألي مرحلة الفشل .
- تركيبة المؤسسة العسكرية اليمنية التي يخضع فيها الولاء الشخصي والقبلي أداء إلي تغلل النفوذ الإيراني في اليمن.
- دعم إيران بتهريب السلاح لي انصارالله جماعة الحوثي دفع الجماعة بتحالف مع الرئيس السابق على عبد الله صالح ألي الانقلاب على الرئيس الشرعي .
- امتداد الصراع الإيراني في كل من سوريا والعراق ألي اليمن باستثمار في الخلافات بين الفر قاء اليمنيين .
- نتج عن الحملة العسكرية السعودية عاصفة الحزم بقصف و تدمير البنية التحتية لليمن الذي كان يعاني قبل الحرب هشاشتها.
- مع احتمال فشل مفاوضات الكويت في ايجا د توافق بين اليمنيين أو تسوية بين القوى الإقليمية المؤثرة في الصراع إيران والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية فسيناريو المواجهات البرية يبقي وارد ولما له من اثر سيئ ونتائج كارثية

الخاتمة

الخاتمة :

نلخص من ما سبق أن الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج ليس وليد الأزمات التي تشهدها منطقة الخليج أو اليمن في الوقت الحالي، بل هو امتداد لتاريخ من الصراع بين البلدين؛ كان لنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979م كنموذج وتجسيد لفكرة الدولة الدينية على أساس الفكر السياسي الديني للمذهب الشيعي الأثر في احتدام هذا الصراع.

وتاريخ الحرب العراقية الإيرانية في عهد النظام السابق والتي كانت حربا بوكالة من السعودية ضد إيران وبعد الهزة السياسية التي أحدثتها الثورات العربية في المنطقة العربية ومنطقة الخليج، حيث تسابقه كل من إيران والسعودية على اخذ مكان مهم في الثورات فاخذ الصراع في الاحتدام في كل من العراق وسوريا ويمثل اليمن احد هذه الساحات.

توفر البيئة الداخلية للنظامين الإيراني والسعودي كل الظروف والعوامل والرؤى المساعدة على الدخول في هذا الصراع، ألا أن الحدث الاستراتجي الذي وقع في منطقة الخليج بالاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يشكل توازن استراتجي للقوي مع إيران وخروج العراق من دارة القوي الإقليمية، وتزايد النفوذ الإيراني في العراق ادخل القوتين الأبرز في منطقة الخليج إيران والسعودية .

ويمثل المدخل السياسي لصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج واليمن أهم المدخلات وأبرزها رغم التوظيف الديني المذهبي بغية توجيه الصراع واستقطاب الطائفتين على من الجانبين السنة والشيعة علي أسس طائفية وتحصيل مكاسب (سياسيا وجيوسياسية واقتصاديا).

وفي النهاية يمكننا القول أن احتمال تعاظم الصراع وصولا لحدوث مواجهة عسكرية مباشرة تنجر فيها المنطقة ألي المواجهة الكل فيها متضرر، حيث يبقى هذا السيناريو مستبعدا جدا لأدراك الطرفين تكلفة أي مواجهة عسكرية مباشرة وذلك لتجربة المنطقة في الحرب العراقية الإيرانية والإيراني، أدراك الطرفين التكلفة، فإيران تعاني من افتقار لسلاح المتطور نتيجة الحظر الاقتصادي ومنع استيرادها السلاح والأزمة الاقتصادية التي بدأت

في الخروج منها تدرجيا والسعودية التي تملك ترسانة تقليدية حديثة ألا أنها تدرك حجم القوة العسكرية البشرية الإيرانية والمنظورة الصاروخية الإيرانية.

- **نخلص منه للترجيح الفرضية الأولى و القائلة أن اختلاف النظامين الإيراني والسعودي الذين يستندان على مشروعين دينيان مختلفان ومتناقضان (السلفية الوهابية والاثني عشرية) من أهم أسباب الصراع او جذوره الخفية.**
- نجاح الثورة الإسلامية في إيران كان لها الأثر البالغ في أذكاء الصراع الإيراني السعودي نتيجة شعور النظام الملكي في السعودية بخطر الثورة الإسلامية عليه.
- من التحولات الإستراتجية في منطقة الخليج احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين أدي ألي خلخلت ميزان القوي في المنطقة مما جعل المملكة السعودية تجد نفسها في الدور العراقي السابق وهو التصدي للقوي الإيرانية في المنطقة .
- راديكالية المؤسسة الدينية في كل من إيران والسعودية والتي تمثل الإطار الشرعي الداخلي لنظامين الإيراني والسعودي كانت من الأسباب المغذية لصراع بين البلدين.
- التعارض في المصالح الإيرانية والسعودية أدي ألي أن تكون منطقة الخليج والعالم العربي ساحة صراع أيراني سعودي بين النظامين في كل من سوريا العراق البحرين اليمن .
- سعت كل من إيران والسعودية للاستغلال الثورات العربية لفرض مصالحها على الشعوب الثائرة في كل من اليمن وسوريا مما أدي ألي تأزم الأوضاع في تلك الدول .
- تستعمل إيران الجانب الديني المذهب لشحن الأقلية في الدول محل الصراعات وتستخدم الجماعات المسلحة (المليشات) من اجل تمرير مصالحها والحفاظ عليها .
- يشكل الصراع الإيراني السعودي عملية استنزاف كبرى لمقدرات الأمة الإسلامية في صراعات غير مباشرة في اليمن وسوريا والعراق ولما هذه الصراعات من تكاليف اقتصادية ضخمة على إيران والسعودية وما تؤدى له من نتائج اقتصادية وخيمة على مناطق الصراعات كتدمير اليمن وسوريا والعراق.

- يمثل التدخل العسكرية السعودية في اليمن سابقة في تاريخ الصراع الإيراني السعودي (عاصفة الحزم) هي خطوة عسكرية سعودية حازمة نتيجة تعاظم دور المليشيات الإيرانية في اليمن .
- يمثل الموقع الجوسياسي لليمن أهمية بالغة في إستراتجية أدارة الصراع بين إيران والسعودية .
- يعد اليمن من اعقد الصراعات الدائرة في المنطقة لطبيعة المجتمع القبلية وضعف الدولة الوطنية فيه حتى قبل سيطرة جماعة الحوثي عليها .
- يهدد خطر التقسيم اليمن ألي دولتين شمالي وجنوبي في ظل سقوط الدولة اليمنية المركزية ودخول اليمن في حالة الفوضى وتجاذبات المصالح الإيرانية والسعودية في اليمن.
- يمثل الحوار الوطني الصادق بين جميع الفر قاء اليمنيين بدون اي استثناء والبعيد عن التجاذبات ا لإقليمية والدولية سبيلا لخروج اليمن من هذه الأزمة
- يعد الحل الدولي المفروض على الفر قاء الوطنين والإقليمين احد مخارج الأزمة اليمنية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروث، دار الكتاب دراسات الوحدة العربية، ط1، 1996).
خليل حسين، العلاقات الدولية : النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا، بيروت، منشورات الحلبي، الطبعة الأولى 2011.

- عبد القادر عبد العالي، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2009.

- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

- محمد السيد سليم تحليل السياسة الخارجية، بيروت، منشورات الحلبي، الطبعة الثانية، 2001
- محمد السعيد عبد المؤمن، ولاية الفقه بين النظرية و التطبيق، القاهرة، زهدى، 1991.
- بيران ايزاد، مدخل إلى السياسة الخارجية إيران الاسلامية، ترجمة سعيد الصباغ، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الثقافية للنشر، 2000.

- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية، وسياستها الإقليمية، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 2006

- نيفين عبد المنعم مسعد، صناع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دارسات الوحدة العربية

- بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، إيران و الخليج، الطبعة الأولى، (أبوظبي : مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية 1996).

- جيمس دورتي، روبرت بالستعراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر وليد عبد الحي، (الكويت، المؤسسة المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، 1985)

- نبيلة عبد المنعم داود، نشأة الشيعة الأمامية ،دار المؤرخ العربي، الطبعة الأولى، 1994

عزمي بشارة العرب وإيران (مراجعة في التاريخ والسياسة) ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات، الطبعة الأولى، سنة النشر 20112

المذكرات و الرسائل الجامعية :

- قالمي مريم، الصراع السعودي الإيراني في الشرق الأوسط (2011- 2012)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016.

- فاطمة مسعيد، الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية في ظل الإقليمية الجديدة 2002-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم سياسية و الاعلام، جامعة الجزائر، 2015.

- عبد الله حجاب السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسط و الخليج 1979-2011، دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم سياسية و الاعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر2012.

- عبد القادر دندان الدور الصيني في النظم الإقليمي في جنوب أسيا بين الاستمرار و التغير 1991-2006 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2008.

- سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : (مذكرة مكملة لنيل الماجستير في العلوم درجة السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2008

- عبد العزيز فرحانن الريس، تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المقالات و الدوريات :

- إبراهيم بن محمد الحديثي، تطور تنظيم السلطات في المملكة العربية السعودية، الملقى الدولي حول تنظيم السلطات في الدساتير العربية، أيام 25-2013/09/26 كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة.

- فضل رسول، العرق- إيران : أسباب و أبعاد النزع، مصر، المعهد النمساوي لسياسات الدولية، 1996.

- وليد محمود عبد الناصر، (إيران وإشكالية التحول من الثورة إلى الدولة)، مجلة السياسة الدولية، العدد136 ، أكتوبر1999.

- ياد عايد والي البديري، الدور الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي (دراسة جيوبولوتيكية)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب العدد الثالث، 2008- جامعة القادسية

- محمود بدوي،"مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية"، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة اسيوط، العدد الثالث، أوت 1997.
- محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية و الخارجية الإيرانية، على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية- العربية : دراسة حالة، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 2، 2013،

- أحمد عردوم، الصراع السعودي–الإيراني وأثره على اليمن، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني مارس لسنة 2017 المركز الديمقراطي العربي.

- أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصرع اليمني 2011-2016، المركز الديمقراطي العربي

- سماء الهمداني و آخران، أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية (مؤسسة فريدريش إيبرت) بالتعاون مع منظمة سيفرورلد، ورقة سياسات رقم 2 - جويلية 2015

- عامرالعمران، الاقتصاد : سلاح السعودية في وجه إيران، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
- عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979 رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة،2007

الوثائق الرسمية :

- الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية.

- فهد بن عبد بن العزيز أل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، النظام الأساسي للحكم، الرقم أ / 90 التاريخ 27/ شعبان/1412ه.

- الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية، للمملكة العربية السعودية.

مواقع الأنترانت :

- محمد سيد أحمد، "مفهوم الصراع الدولي والمنطلقات النظرية له" على الرابط الإلكتروني :

http://moha1991mad.sudanforums.net/t10-topic

- حسين بهاز، مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي، على الرابط الإلكتروني :

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-03-2010-dafatir

- كامران شهسواري، القوميات في إيران والحقوق السياسية، ، على الرابط الإلكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/06/201369165674 53.html

- ناصر التميمي، عودة إيران إلى أسواق الطاقة: الفرص والتحديات لدول الخليج، على الرابط الإلكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/12/201573036929333.html

- سعود الزاهد،ما الأسلحة السعودية الفتاكة التي يجب أن تخشاها إيران؟ على الرابط الإلكتروني : https://www.alarabiya.net/ar/2016/01/09.html

- محمود جبار، تصدير الثورة " هل يتبخر حلم الخميني على نار الصحوة العربية ؟ على الرابط الإلكتروني : http://alkhaleejonline.net/articles

سفيان فجري، كيف تتحكم السعودية في التيار السلفي في العالم العربي؟، على الرابط الإلكتروني : http://www.france24.com/ar/2012

- علي بن حسن التواتي، أهمية باب المندب لإمدادات النفط العالمية، على الرابط الإلكتروني

http://okaz.com.sa/article/983184

- وليد بليلة، العلاقات الإيرانية السعودية بين التحالف والصراع على الرابط الإلكتروني :

http://ida2at.com/saudi-iranian-relations-between-the-alliance-and-conflict

- موسوعة مقاتل الصحراء، نظرية توازن القوى و توازن المصالح، المبحث الأول : أسس توازن القوى على الرابط الإلكتروني :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec03.doc_cvt.htm

- شبكة مولانا، على الرابط الإلكتروني : http://maulanasonson.blogspot.com/

- خالد الجيوسي، السعودية تقرع "طُبول الحرب" الإعلامية ضد إيران على الرابط الإلكتروني http://www.addiyar.com/article

المراجع باللغات الأجنبية :

- Ghadah Alghunaim, Conflict between Saudi Arabia and Iran: An Examination of Critical Factors Inhibiting their Positive Roles in the Middle East Nova Southeastern University NSUWorks p18

- Marissa Allison, U.S. AND IRANIAN STRATEGIC COMPETITION : Saudi Arabia and the Gulf States, CENTR FOR STRAEGIC, INTERTIONAL STUDIES, December 6, 2010

- Daniel J. Dzurek, Parting the Red Sea : Boundaries, Offshore Resources and Transit, International Boundaries Research Unit, MARITIME BRIEFING, Volume 3 Number 2

الملخص

ملخص الدراسة :

تعد منطقة الخليج منطقة جد إستراتجية بالنسبة لنظام الدولي والإقليمي لما لها من إمكانيات اقتصادية وأهمية جيوسياسية، حيث تشهد صراعا بين اكبر قوتين في المنطقة إيران والسعودية بناء على معطيات البيئة الداخلية في البلدين والبيئة الإقليمية في المنطقة.
حيث يرتكز الصراع على طبيعة النظامين الجمهوري التيوقراطي الإيراني والملكية السعودية، ويأخذ هذا الصراع السياسي أبعاد جيوسياسية واقتصادية ومذهبية (طائفيا) نتيجة الصبغة الدينية التي يصبغ بها النظامين الإيراني والسعودي والمؤسسة الدينية التي تسند النظامين داخليا، وتشكل دولة اليمن ساحة للصراع غير مباشر بين إيران والسعودية وللأهمية الجيوسياسية لليمن بالنسبة للبلدين في أدارة هذا الصراع وكوسيلة ضغط إيرانية على المملكة السعودية باعتبار اليمن عمق استراتجي للمملكة ويشكل الصراع الإيراني السعودي في اليمن صراعا جزئي من صراع شامل يجري بين إيران والسعودية في منطقة الخليج، والمنطقة العربية في عموما.

تكمن خطورة الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج عموما ودولة اليمن تحديدا في توظيفه للدين والمذهبية والخطاب الديني الراديكالي في هذا الصراع السياسي، واستخدام التحريض الطائفي مما يشكل خطرا على مستقبل ووحدة الدول والشعوب محل الصراعات وكذلك في استنزاف المنطقة ومقدراتها.

Abstract

Constitute the Gulf region is very strategy for the international and regional system because of its economic potential and the importance of geopolitical, which is experiencing a conflict between the two largest in the region, Iran and Saudi Arabia based on the internal environment of the two countries and regional environment in the region based conflict on the nature of the Republican regimes Iranian theocracy Saudi Royal Eachd This the political dimensions of the conflict, geopolitical, economic and sectarian (sectarian) as a result of a religious character that was marked by the Iranian regimes and the Saudi religious establishment, which is assigned two systems internally and Yemen is a state arena for an indirect conflict between Iran and To Saudi Arabia for the importance of geopolitical Yemen for the two countries in the management of this conflict and as a means of Iranian pressure on Saudi Arabia Battabar Yemen depth Astratja Kingdom The Saudi-Iranian conflict in Yemen conflict is part of a comprehensive conflict taking place between Iran and Saudi Arabia in the Gulf region and the Arab region in general.

The danger of the Saudi-Iran conflict in the Gulf region in general and the state of Yemen, specifically in the employment of religion, sectarian and religious discourse radical in this political conflict and the use of sectarian incitement, which poses a threat to the future and the unity of nations and peoples to replace conflicts, as well as the depletion of the region and its resources.

الفهرس

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي	1
المبحث الأول : ماهية الصراع الدولي	2
المطلب الأول : تعريف الصراع الدولي	2
المطلب الثاني : أنواع الصراع الدولي	4
المبحث الثاني : الإطار النظري للدراسة	8
المطلب الأول : نظرية الصراع	8
المطلب الثاني : النظرية الواقعية	10
المطلب الثالث : نظرية الدور	14
المبحث الثالث : الأهمية الجيوسياسي لمنطقة الخليج ولكل من إيران والسعودية	17
المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسي لمنطقة الخليج	17
المطلب الثاني : الاهمية الجيوسياسي لإيران	19
المطلب الثالث : الاهمية الجيوسياسي للسعودية	25
الفصل الثاني : طبيعة الصراع الإيراني السعودي في منطقة الخليج ودوافعه	30
المبحث الأول : محددات البيئة الداخلية من إيران و السعودية	32
المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي في كل من إيران والسعودية	32
المطلب الثاني : المصلحة الوطنية في الصراع الإقليمي بين إيران والسعودية	40
المطلب الثالث : العامل الديني في تحديد طابع الصراع بين إيران والسعودية	43
المبحث الثاني : محددات البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج	46
المطلب الأول : دور الموقع الجيوسياسي لكل البلدين في التأثير على الصراع	46
المطلب الثاني : تاريخ وطبيعة العلاقة الثنائية إيران والسعودية	48
المطلب الثالث : توازن القوى الإقليمي في الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003	51
الفصل الثالث : الصراع الإيراني السعودي النموذج اليمني	54
المبحث الاول : أهمية اليمن في الإستراتجية الإيرانية والسعودية	56
المطلب الأول : البعد الاستراتجي لليمن بالنسبة لإيراني	57

المطلب الثاني : البعد الاستراتجي لليمن بالنسبة للسعودية	58
المبحث الثاني : أدوات الصراع الإيراني السعودي في اليمن	60
المطلب الأول : الأدوات السياسية والأمنية	60
المطلب الثاني : الأدوات الاقتصادية	62
المطلب الثالث : الأدوات العسكرية	63
المبحث الثالث : مستقبل الصراع الإيراني السعودي علي اليمن	67
المطلب الأول : سيناريو استمرار الصراع الإيراني السعودي في اليمن	67
المطلب الثاني : سيناريو استمرار الصراع الإيراني السعودي في اليمن	68
المطلب الثالث : سيناريو تراجع وانفراج الصراع الإيراني السعودي في اليمن	69
الخاتمة	72
قائمة المراجع	77
الملخص	83
الفهرس	87

فهرس الجداول و الخرائط :

العنوان	**الصفحة**
خريطة توضح منطقة الخليج	18
خريطة توضح الجمهورية الإسلامية الإيرانية	20
جدول يوضح الإمكانيات النفطية الإيرانية	23
جدول يوضح الإمكانيات العسكرية الإيرانية	24
خريطة توضح المملكة العربية السعودية	25
جدول يوضح الإمكانيات النفطية السعودية	27
جدول يوضح الإمكانيات العسكرية السعودية	28
خريطة توضح الجمهورية اليمنية	56